عائدون من مدينة الأشباح

تعمير السويس يكلف مليارين ونصف مليار ليرة

النهار الانمائي

جريدة مالية واقتصادية

المدير المسؤول: محمود غزالة - أمين التحرير: ادمون صعب





مقايا مدرسة •

شارع • (الصور من يونسيف) •

مدينة السويس — أهالي المدينة المقاتلة عندما يعودون اليها ، بعد، شهر ، قد لا يعرفونها ، لان عناوين كثيرة فيها تكون تغيرت فضلا عن المعالم ، من المباني الى الساحات والشوارع والاستراحات .

ذلك أن الحرب لا تبقي غير الذكريات .

المدينة التي عرفت خلال حرب الاستنزاف بأنها مدينة الاشباح ، عندما اخلي منها الرجال المسنون والنساء والاطفال ، تنهض هذه الايام من تحت الركام ويعاد تخطيطها على أسس هندسية جديدة .

المنازل فيها مهدمة بنسبة ٨٠٪ ، وكانت هذه النسبة في حرب حزيران ١٩٦٧ نحو ٦٠٪ وقد ارتفعت في حرب تشرين الاول الماضي الى ٨٠٪ ، مثل بور توفيق جارتها التي دمرتها حرب الـ ٦٧ ولم تبق فيها منزلا او رواقا سالما . وتشاهد في المدينتين آثار الصواريخ والقنابل في الجدران والواجهات . لم يبق فيهما مكتب أو دار .

وتعكف الادارة في السويس على ازالة انقاض الابنية التي لا امكان اطلاقا لترميمها تمهيدا لاشادة ابنية جديدة مكانها ، وسيعطى أصحاب الارض تعويضات عن أبنيتهم ، تتناسب مع الوضع في المدينة تمهيدا لاسكان الاعداد الكبيرة من المواطنين الذين أجلوا عنها والذي يقدر عددهم بنحو ٣٥٠ الفا . وثمة مشروع لبناء منازل نموذجية للعمال والفلاحين في المنطقة وسيعرض الامر على الرئيس السادات .

والمدينة خاضعة لسلطة الجيش وهي منطقة عسكرية الدخول لها يتم بأذن خاص بعد المرور بدزينة من حواجز الشرطة العسكرية .

والملفت في اعادة بناء السويس هو أن العملية تتم بمشاركة الجنود الذين يشاهدون في كل زاوية في المدينة يتعاونون مع العمال في ردم الحفر وازالة الانقاض والتخطيط الهندسي .

كنا نحو ٥٠ صحافيا ورجل اعلام من بلدان العالم العربي المختلفة ، اشتركنا في الندوة الدولية الثانية عن دور وسائل الاعلام العربية في مشكلات السكان والتنمية والتعمير . واستقبلنا محافظ السويس السيد محمد فائق البوريني ، وهو قائد سابق للجيش الثالث ، قبل محاصرته في الضفة الغربية لقناة السويس بعد حرب تشرين الاول الماضي .

في قاعة الاجتماعات في مركز المحافظة تحدث السيد البوريني عن وضع المدينة فقال ان اهلها بداوا يتفقدونها وأن ثمة خطة لاعادة اسكانهم تدريجا بعد اعادة الحياة الى المرافق المختلفة فيها .

واضاف أن السويس تعرضت خلال ٦ سنوات لعملية تدمير رهيبة بحيث لم يبق من مبانيها اكثر من ٢٠٪ ، فضلا عن تخريب المنشآت السياحية والصناعية فيها التي تقدر قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون جنيه مصري؛ اي قرابة مليار ليرة لبنانية .

وذكر أن تهجير سكان المدينة لم يكن سهلا نظرا الى تعلقهم بها .

وأوضح ان اعادة الحياة الطبيعية الى المدينة سيكلف نحو ٦٤٠ مليون جنيه مصري (نحو مليارين ونصف مليار ليرة تساهم يونيسف بمليون دولار منها) وان المرحلة الاولى منها تنتهي في حدود شهر تشرين الاول المقبل . وقال ان خطة العودة مرتبطة بخطة التعمير المتصلة بدورها بمدى توافر الاموال اللازمة لذلك .

وتعنى المحافظة بترميم المنشآت الحيوية القائمة ، مثل المياه والكهرباء والمجاري ، على ان تقيم في ما بعد المنشآت الجديدة اللازمة . وهي تواجه صعوبات في اعادة تشغيل مصافي تكرير النفط ومعامل الاسمدة والورق ، نظرا الى ان كلفة اعادة بنائها هي احيانا دون كلفة اصلاحها ، خصوصا ان الاسرائيليين عطلوا اجزاء كبيرة منها كما سحبوا منها آلات اساسية تتطلب عملية ابدالها وقتا غير قصير .

وقال المحافظ ان العمل في اصلاح هذه المنشآت بوشر بواسطة القطاع العام .

بعد اشهر تخرج الاشباح من المدينة ويرجع اليها اهلها المشتاقون اليها حاملين اليها زاد مرحلة جديدة في مدينة ساحلية جميلة .

ادمون صعب

اتركوا الصحافة وشأنها

اتركوا الصحافة وشأنها فانها ، على رغم أخطائها ، ما زالت تؤدي دورا وظيفيا يبرر وجود لبنان في حين ان الدولة ، على رغم امكاناتها وأجهزتها ، ما زالت عاجزة عن تجسيد الحضور اللبناني دوليا وعربيا .

هذا أول ما يتبادر الى ذهن اللبناني المشترك في الندوة الدولية للاعلام والتنمية التي انعقدت في القاهرة . فالعالم العربي بدأ يكتشف المقومات التي بني عليها لبنان فيقدم عليها في الوقت الذي أخذ لبنان يدبر عنها ويتنكر لذاته .

ايجابيات التجربة اللبنانية في طريقها الى دخول الضمير العربي وسلبيات التجربة العربية في طريقها للدخول الى الحكم اللبناني ، واهم ما في التجربة : الحرية .

★★★

فلا حرية سياسية واقتصادية حيث تنتقص الحرية الاعلامية ، حرية الحبر والرأي . فالنظام الذي يضيق على الصحافة مضيق بالحرية . والدكتاتوريات تبدأ بتعطيل الصحف وتنتهي بتكفيم الانسان . فحيث لا تدفع الصحافة ثمن الحرية تكون الحرية مؤممة ، اي حرية الحاكم . وحيث تدفع الصحافة ثمن الحرية تكون الحرية مؤمنة ، اي حرية المواطن . فالحرية الممنوحة من فوق لا تصل الى تحت . وقد دفعت الصحافة ثمن معركة التحرر السياسي ضد الاحتلال الاجنبي . والتزم دفع ثمن معركة التحرر الاجتماعي عهد الاستقلال الوطني . وأخطر ما تعتقد نظام عهد النظام هو تحويل الصحافة المساندة من مفهوم طبيعي الى تجسيد مفهوم ، والمعتقد انه كلما ضعفت الصحافة كلما قوي الشارع ، وكلما قوي نفوذ الشارع ضعف الحكم . وهكذا تكون العهد قد توصل نفسه الى السلطة المحدودة او الاختيار المستحيل : اما الانقلاب بالقوة واما الحكم بالعنف . وهكذا يهدم النظام على يد أهل النظام .

★★★

حيث تنعدم السلطة الاعلامية تنعدم السلطة الانمائية ، فدور الدولة ان تشخص المشاكل وتنفذ الحلول . ودور الصحافة ان تطرح المشاكل وتقدم الحلول . ومن حوار السلطتين تنمو الديموقراطية . فلا تنمية من دون حرية لان المواطن الحرم لا يحقق وطنا حرا . ولا حرية من دون اعلام شرط ان يكون الاعلام نزيها ولبس . فما هو الاعلام الرسمي ، دعاية واعلانات . فكأن العهد يطلب من الصحافة ان تخترع له منجزات لم يحققها . وكأن السكوت عن التجاوزات الحاصلة يعني انها لم تحصل . لقد أخطأ العهد من عندما عجز ، حتى الان ، عن بناء سلطة انمائية قادرة فتأمل الا يخطئ مرتين فيقدم على هدم السلطة الاعلامية القائمة . كل المجتمعات المتخلفة تفتش عن اعلام متقدم ، فحرام على لبنان ان يحرب صحافته المتقدمة . والحقيقة ان الصحافة المتخلفة لا تستطيع ان تطور المجتمع المتخلف . من هنا ضرورة المحافظة على الصحافة المتقدمة في مجتمعنا المتخلف . فتجويع الصحافة لا يشبع الناس بل يعتم عليهم . والحكم الذي لا يتفهم الصحافة يفقد شرعيته . والصحافة التي لا تفهم مجتمعها تخون رسالتها . فاذا كانت الدولة اللبنانية تجسيدا لتناقضات الماضي ، فأن الصحافة اللبنانية هي التعبير عن متغيرات الحاضر . فاتركوا الصحافة ضميرا للمستقبل اذا اردتم أن تبقوا في عقد الماضي . فالحقيقة يجب أن تعرف ، والحقائق يجب أن تقال والا ضاعت الحقوق وضاعت الحرية .

كريم بقرادوني

المفاوضات حول تعديل المادة ٥٠

في الحادي والثلاثين من ايار الحالي ، تنتهي فترة تأجيل الاضراب العمالي العام .

وكان الاتحاد العمالي قرر تاجيل هذا الاضراب بعدما اعلنت الدولة ، عشية مشروع اضراب الثاني من نيسان الماضي ، التزامها بتحقيق عدد من المطالب العمالية . والمراجعة الحسابية توضح ان بعض المطالب اقر والبعض الاخر ما يزال موضع جدل ونقاش .

ويأتي في طليعة المطالب ، التي تم انتزاعها بعد الثاني من نيسان ، تعديل المرسوم ٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري ، اضافة الى رفع التعويض العائلي من ٦٠ الى ٧٥ ليرة والى تعديل المادة ٤٠ من قانون العمل المتعلقة بدفع اجور ايام المرض ، والى شمول قسم من العمال الزراعيين بتقديمات الضمان . وقد نشرت المطالب الثلاثة الاخيرة في الجريدة الرسمية .

وتجدر الاشارة الى ان اللجنة التي تولت دراسة تعديل المرسوم ٣٤ واجهت بعض الصعوبات في البدء ، بسبب محاولة ارباب العمل حصر عدد السلع المنوي استثناؤها من مفعول المرسوم . الا ان ممثلي الاتحاد العمالي العام توصلوا الى فرض استثناء كل المواد الغذائية .

حماية النقابيين

اما على صعيد تعديل المادة خمسين من قانون العمل المتعلقة بالصرف التعسفي ، فان المفاوضات تعثرت ، على رغم المرونة الكبيرة التي اظهرها ممثلو الاتحاد العمالي . ومعروف ان وزير العمل والشؤون الاجتماعية عرض ، منذ بدء المفاوضات حول هذا الموضوع ، مشروعا لتعديل المادة خمسين يقضي بزيادة تعويضات الصرف في شكل عام ، على ان تبت مجالس العمل التحكيمية بعد تسريح العامل صوابية الصرف او عدمها ، وان تحدد بالتالي التعويضات المترتبة عن ذلك . وتقدم الاتحاد العمالي في الوقت ذاته بمشروع يختلف عن مشروع الوزير ، ويقضي بتشكيل لجان ثلاثية في المحافظات تتولى مراقبة قرارات الصرف وتبتها ، على ان تكون لها صلاحيات تقريرية ، يتحتم التقيد بها . وازاء تمسك ممثلي ارباب العمل والتجار واصرارهم على عدم المس بمبدأ التعاقد الحر ، عدل الاتحاد العمالي مشروعه ، بحيث قبل ان تكون صلاحيات اللجان الثلاثية استشارية وغير الزامية . وتمسك الاتحاد العام في مقابل ذلك ، بمطلب تحريم صرف اعضاء المكاتب التنفيذية في مجالس النقابات (اي الهيئات القيادية للنقابات) . ويبدو ان ارباب العمل والتجار يعارضون هذا المطلب بشدة ، على رغم انه لا يطال ، في الواقع اكثر من الف عامل من اصل نحو مئة وثلاثين الف عامل . ويتوقف ، في الوقت الحاضر ، التوصل الى اتفاق حول تعديل المادة خمسين ، على موقف ارباب العمل من هذه القضية بالذات ، اي من قضية منع تسريح الاعضاء النقابيين القياديين . لان الاتحاد العمالي العام يعتبر ان ما قدمه من تنازلات ، حتى الان ، وصل الى حده الادنى .

الى ذلك ، يرى الاتحاد العمالي ان تعزيز حصانة القادة النقابيين الناشطين ، حيال خطر التسريح ، يشكل خطوة كبيرة الى الامام على درب تطوير العمل النقابي وتكثيف الانتساب الى النقابات ، ومضاعفة دور الحركة النقابية في الحياة العامة للبلاد .

كمال حمدان

العمال الزراعيون يتكاتفون ويرتفعون الى ١٠٠ ألف

غدا تكبر وتصبح صاحب أرض •

يمثل العمال الزراعيون ، في الوقت الحاضر ، أهمية متزايدة في الجسم الاجتماعي اللبناني . وقد ارتفع عددهم ، في السنوات الاخيرة ، بنسب ملحوظة ، نتيجة تزايد عدد الاستثمارات الزراعية الحديثة وبروز ميل نحو المزيد من التمركز في الملكية الزراعية وتحول اعداد من صغار المزارعين الى عمال زراعيين أجراء (خصوصا في منطقة البقاع) . (وتشير الارقام الرسمية ، على رغم بعض التحفظات الى ان عدد العمال الزراعيين كان في حدود عشرين الفا في بداية الخمسينات ، وهو يتراوح في الوقت الحاضر بين ٦٥ و٧٠ الفا .

وثمة خلاف حول تحديد الرقم الصحيح لاجمالي العمال الزراعيين في لبنان، بسبب عدم وجود مواصفات علمية ثابتة في هذا المجال ، وبسبب اضطرار فئات من العمال الزراعيين ، بغية كسب عيشهم ، الى القيام بنشاطات اقتصادية حرة اضافة الى عملهم الاساسي ، الذي لا يعدو كونه عملا موسميا لا يكفي لسد حاجات العامل الزراعي في الريف . ولو احتسبنا هذه الفئات من العمال الزراعيين ، التي تتعدد نشاطاتها ، ضمن طاقة العمال الزراعيين لبلغ العدد الاجمالي لهؤلاء اكثر من تسعين الف عامل .

معنى ذلك أن الوزن الكمي لهذه الفئة ، داخل البنية الاجتماعية اللبنانية ، أصبح وزنا ليس في الامكان اسقاطه من الحساب .

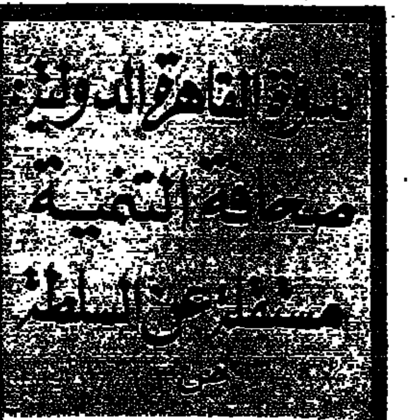
لكن هذا الوزن المتزايد ، لم يكن حتى الآن يشكل قوة ضاغطة في البلاد ، على مجموعات القوى الاخرى ، الصناعيين على سبيل المثال .

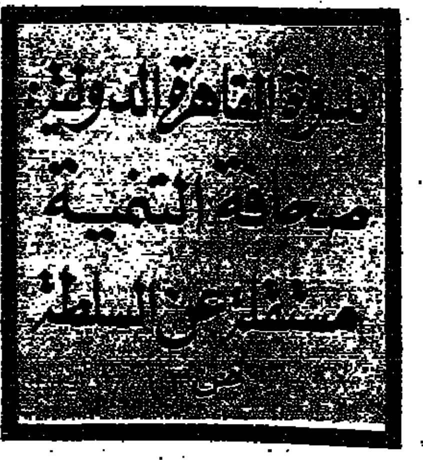
وليس المقصود بهذا القول ، التقليل من أهمية الدور الذي مثله العمال الزراعيون في السنوات السابقة ، اذ خاض هؤلاء معارك مطلبية قاسية في فترات متعددة وتجلت ابرز هذه المعارك في الاضراب الذي نفذه العمال الزراعيون عام ١٩٥٣ لتحديد ساعات العمل بثماني ساعات والذي استمر فترة طويلة ، على رغم اساليب القمع والمماطلة التي تعرضوا لها . ولكن الملاحظ هو أن الاتجاه العام للمعارك المطلبية التي خاضها العمال الزراعيون، قبل السبعينات، اتسم بالطابع الفئوي والمجزأ وبالعفوية والتشتت والنفس القصير .

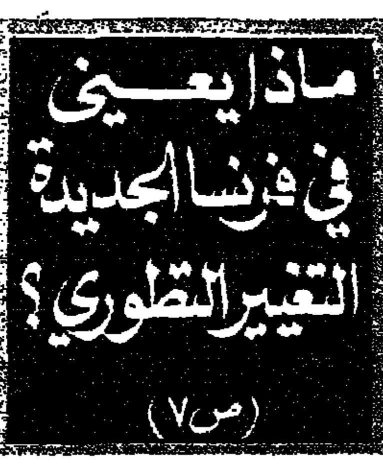
قفزة نوعية

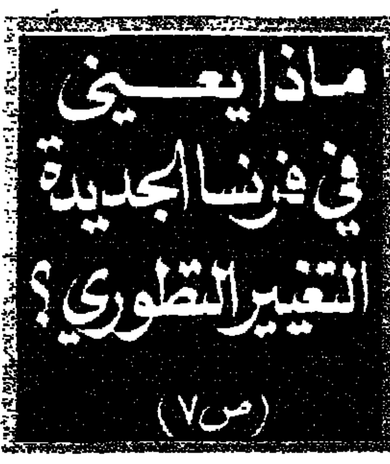
ومع بداية السبعينات ، طرأت تطورات جديدة ساهمت في رفع مستوى وعي العمال الزراعيين . وبرز الى جانب تزايد وزن هذه الفئة الكمي ، ارتفاع في وزنها النوعي ضاعف من قوتها ودورها . ولعل تبني الاتحاد العمالي العام ، أواسط عام ١٩٧١، مطلب وضع تشريع خاص بالعمال الزراعيين يؤمن شمولهم بقانوني العمل والضمان الاجتماعي (بفروعه الثلاثة) ، خير دليل على هذه القفزة النوعية التي حققها العمال الزراعيون ، على صعيد توحيد صفوفهم وتنسيق معاركهم وتحديد شعاراتهم الانية واللاحقة . وانتقل بذلك العمال الزراعيون من المعارك المشتتة والعفوية الى المعارك المنظمة والشاملة ، والتقطوا مع العمال الصناعيين، على أساس مطالبهم المشتركة والمترابطة ، في الدعوة الى الاضراب العمالي العام الذي كان منويا تنفيذه في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٧١ .

ونتائج هذه التجربة كانت مثمرة بالنسبة الى العمال الزراعيين ، على رغم أن تهديدهم بالاضراب آنذاك لم يؤد الى تحقيق مطالبهم . وتجلت أولى ثمارها في تكريس التوجه ، في صفوف العمال الزراعيين نحو التنظيم النقابي . فعقدوا الاجتماعات وانتخبوا اللجان في القرى ، ونظموا مؤتمرات عمالية زراعية في المحافظات ، وانتدبوا ممثلين عنهم الى المؤتمر الوطني الاول للعمال الزراعيين الذي عقد في مقر الاتحاد العمالي العام في الثاني من آذار ١٩٧٣ ومع هذه الوثبة التنظيمية ، يكون العمال الزراعيون حققوا الشروط الاساسية التي تساعدهم على تحسين ظروف عملهم واوضاع معيشتهم .









ماذا يعني في فرنسا الجديدة التغيير التطوري؟ (ص ٧)

هكذا عند الأصل

التجارة اللبنانية وفائض الاموال النفطية

بحصلي وعاقوري وعويني والمجتهد: الفوضى تهرّب التجار العرب

صيت مرفأ بيروت فضيحة في العالم!

فؤاد بحصلي •

جو عاقوري •

رفقي المجتهد •

سامي عويني •

ماذا أعد لبنان لاجتذاب الفائض الهائل من أموال النفط العربي؟

السؤال مطروح الآن في الحاح، خصوصاً بعدما عدلت مصر تشريعاتها الاقتصادية وأقامت مناطق حرة، وهو ما فعلته أيضاً سوريا وبلدان الخليج قصد اجتذاب ما أمكن من هذا الفائض.

وقد بلغ اهتمام بلدان الغرب الصناعية وبلدان العالم العربي والعالم الثالث بالفائض حد التصور ان حرب تشرين والمحاولات الدولية لايجاد تسوية للمسألة الفلسطينية ما هي الا واحدة من السبل الممهدة لاستثمار أموال النفط والتخطيط لتصديرها الى المورد الأساسي: الولايات المتحدة.

الجواب عن السؤال، الى إشعار آخر، يكشف عن مزيد من التشاؤم بالنسبة الى قطاعات معينة في مقابل مزيد من التفاؤل بالنسبة الى قطاعات أخرى كالقطاع المصرفي الذي شهد اقبالا عليه من العائدات النفطية، والقطاع العقاري الذي يشهد ارتفاعا جنونياً في اسعار الاراضي بعدما ارتفعت نسبة المتملكين العرب في لبنان في طريقة أو في أخرى. يبقى قطاع التجارة... فما هو دوره في هذا المجال؟

«النهار الانمائي» طرح الموضوع على اربعة من اقطاب هذا القطاع هم السادة: فؤاد بحصلي الامين العام لجمعية تجار بيروت وجو عاقوري ورفيق المجتهد وسامي عويني.

لبنان والعائدات

يعتبر فؤاد بحصلي ان مستقبل فائض الاموال العربية واتجاهه يتوقفان، الى حد بعيد، على مدى وعي البلدان العربية مصالحها المالية، وعلى نجاح دورها في المستقبل.

ويرى ان لبنان معني بهذه العائدات، بعدما تصاعدت في شكل كبير، وذلك سواء عن طريق الصناعة او المصارف او السياحة، او التجارة او الشركات اللبنانية العاملة في الخليج العربي، الى جانب اهتمامه بالايدي اللبنانية العاملة في هذه البلدان.

غير ان لبنان، في رأيه، يحتل مركزا متقدماً على صعيد الخدمات. لذلك يجب ان يهتم بتنمية خدماته المالية باقامة السوق المالية فيه وانشاء المنطقة الحرة ضمن المصارف.

هذا ما يجب عمله، يقول بحصلي، وهو في أي حال، يرتبط بقدرة لبنان على تطوير مفاهيم العمل في الادارات العامة والمؤسسات الخاضعة لوصاية الدولة بما يناسب نشاط القطاع الخاص، كما يرتبط بتطوير مرفأ بيروت وتوسيعه وتعزيز المناطق الحرة الحالية وانشاء منطقة حرة في البقاع وتسهيل عمليات الترانزيت وانشاء الاوتوسترادات وتوسيعها وتعديل قوانين الشركات المساهمة للمحافظة على مستقبل التجارة الخارجية والداخلية في جو المنافسة الذي يلوح في الافق العربي. ويجب ان يرافق النشاطات المالية والسياحية والتجارية والصناعية توسع في حركة النمو بحيث تشمل كل المرافق الاساسية وكل العمليات التي ترتبط بها «وأنا أعتبر ان دور لبنان واللبنانيين ينمو بمقدار ما يكون لديهم قابلية على استيعاب التطورات السريعة التي يشهدها العالم العربي».

الافادة لافريقيا

هل يعني هذا ان لبنان سيفيد من فائض أموال النفط؟

جو عاقوري يستبعد. «فالدول المنتجة للنفط تبحث الآن عن مجالات جديدة للتنمية واستثمار الاموال وتحسين الانتاج. وفي هذا المجال، يمكن القول ان هناك تحديات عدة داخلية وعربية وعالمية. على الصعيد الداخلي يبرز التحدي في ايجاد صناعات جديدة متممة للنفط كما هي الحال في السعودية التي تدرس الآن امكان شراء الشركات الاجنبية أو المشاركة فيها بنسبة ٥١ في المئة على أن يصير استثمار الاموال في صناعات نفطية، محلياً أو في الولايات المتحدة. وتفيد الاشارة هنا الى ان السعودية بدأت تستقدم خبراء فرنسيين ويابانيين وأميركيين لأقامة صناعات حديثة فيها».

وتوقع عاقوري ان تنطلق الثورة الصناعية في العالم العربي من الخليج، كذلك توقع ان تكون هذه الثورة «شاروق» اليد اللبنانية العاملة. وهو الى ذلك، يرى ان لبنان لن يفيد من الاموال النفطية بمقدار ما ستفيد منها البلدان الافريقية التي تعاطفت مع الدول العربية في حرب تشرين، وهذا يشكل التحدي العربي في السباق على اجتذاب أموال النفط، علماً ان هذا السباق سيحدو كل دولة على محاولة اجتذاب ما أمكن من هذه الاموال عن طريق تقديم ضمانات أكثر اغراء وخدمات أفضل.

ولاحظ ان القصد من اقدام المؤسسات المالية الاميركية على شراء المصارف اللبنانية هو توظيف الدولار (ثمن النفط) عن طريق سوق بيروت حيث يعرض في شكل يتجاوز حجم الطلب ويؤدي بالتالي الى خفض سعره، الامر الذي يخلق اضطراباً في حركة الاستيراد كما يحدث الان «ونحن نعلم ان المصرف المركزي عمد الى محاربة غلاء المعيشة بدل أن يمتص فائض الدولار لأن عملية الامتصاص هذه فوق طاقته. كذلك نرى ان تدني سعر الدولار بالنسبة الى الليرة اللبنانية والى العملات العربية قد يسد الفارق الشاسع في الضرائب وفي الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة محلياً وتلك المصدرة الى البلدان العربية».

في ضوء هذه الوقائع يرى عاقوري الآتي:

١ — بالنسبة الى التجارة: يجب خفض الضريبة الجمركية، وإلغاء الاجازة المسبقة للتصدير من المناطق الحرة. «تصور ان لبنان اعلن الحرب على اليابان منذ ٣٠ عاماً، ويومها فرض رسوماً جمركية عالية على البضائع اليابانية وهو الى الآن لم يشن حرباً ولم يوقع سلماً ولم يخفض الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع اليابانية».

ثم أن التاجر العربي لم يعد يستورد من بيروت بسبب ارتفاع الاسعار، بل اصبح يستورد مباشرة من بلدان المنشأ، وهذا ما اضعف العمليات المثلثة.

٢ — بالنسبة الى الصناعة: لا يمكن ان نعاكس الامور العقلانية والمنطقية، «نحن مع الصناعة الحيوية من ضمن المعطيات اللبنانية جغرافياً واقتصادياً ومواد اولية». اما الصناعات التي تستورد موادها الاولية من الخارج فلا يمكن الاعتماد عليها. وعلى لبنان ان يتجه اتجاهاً اقتصادياً يتوافق مع واقعه كبلد خدمات وسياحة وفي اطار التخطيط لهذين القطاعين، خصوصاً قطاع الخدمات الصحية والمالية والتجارية الذي، على رغم عدم استقرار السياسة، وعدم حماية الصناعة، والتصدير، تطور نسبياً اكثر من قطاع الصناعة. اما قطاع السياحة فيتطلب تنشيطه تشييد المزيد من الفنادق، وخلق الليرة السياحية، وإلا أصبح لبنان مهجوراً ومعزولا اقتصادياً.

التجارة والدولار

ويشدد رئيس نقابة مال القبان رفقي المجتهد، على دور تدفق الاموال العربية على التجارة وتأثيرها على الدولار فيقول: ان تدني سعر الدولار انعكس سلبياً على اسعار السلع المستوردة. فالذي استورد كميات من الارز، مثلا، بسعر ٤٥٧ قرشاً الدولار في كانون الثاني، سوف يخسر ما قيمته ٣٠ قرشاً في الدولاربالمقارنة مع وضع التاجر الذي استورد الارز، بسعر ٤٣٠ قرشاً، والامر يصح بالنسبة الى العقود الموقعة بين التجار اللبنانين وغيرهم في الدول العربية. فضلا عن ان الفائدة على الدولار مرتفعة، علماً ان منع التصدير من المنطقة الحرة إلا باجازة مسبقة حدا عدداً كبيراً من التجار العرب على الغاء عقودهم على اصناف كثيرة».

ويعتقد المجتهد ان القطاع الزراعي سيكون اكثر القطاعات «متضرراً نظراً الى كون التصدير يتم بالدولار». يرى ان القطاع السياحي سيعاني نقصاً في السياح بسبب تدني سعر الدولار بالنسبة الى الليرة اللبنانية. وهو يعزو الصعوبات التي تواجه التجارة وعمليات الترانزيت الى ارتفاع الرسوم الجمركية، وخنق المنطقة الحره، وتاثير تفريغ البضائع في مرفأ بيروت مما يحمل التجار العر[ب] على البحث عن سبل افضل لتس[...] بضائعهم، ويبدو ان هذه السب[ل] ستتوافر عن طريق قناة السويس وعن طريق القرارات الجديدة الت[ي] تتخذها مصر.

الفوضى الحكومية والارتجال

ويتوقع سامي عويني ان يشه[د] قطاع تجارة مواد البناء، ازدها[را] بفضل تدفق اموال النفط العرب[ي] واموال المغتربين وكان هذا القط[اع] بدأ ينتعش فعلا مع تدفق هذ[ه] الاموال منذ مطلع ١٩٧٣ «لكن [ما] نخشاه، هو فوضى الادارة الحكوم[ية] واتخاذ التدابير الارتجالية بالنس[بة] الى عمليات الترانزيت، والمر[فأ] والمنطقة الحرة، فصيت مر[فأ] بيروت هو صيت فضيحة [في] العالم!» وكل هذا، يقول عويني، ادى الى ارتفاع الاسعار مما جع[ل] التجار العرب يتوجهون الى البلدان المنتجة لمواد البناء، حيث الاسعار اغراقية. فضلا عن [ان] التاجر العربي لم يعد في حاجة ال[ى] الخدمات اللبنانية كما كان ف[ي] السابق. وعلى لبنان ان يتحص[ن] دوره بالنسبة الى هذا القطاع، ف[ي] تحصين المرفأ والمناطق الحر[ة] وتسهيل عمليات الترانزيت وتشجي[ع] الصناعات المحلية.

مشاريع استثمارية في سوريا بتمويل دولي وعربي

تعيد سوريا حاليا بناء المؤسسات الاقتصادية والصناعية التي تضررت في الحرب وذلك ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٧٤ بكلفة مليار ونصف مليار دولار.

وستعتمد سوريا في بناء اقتصادها في المرحلة المقبلة على التمويل الذاتي وعلى المساهمات الاجنبية من الدول الصديقة.

ويساعد في تمويل المشاريع الاستثمارية كل من صندوق التنمية الكويتي وصندوق التنمية في ابو ظبي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والمصرف الدولي.

وستعمل الحكومة في المرحلة المقبلة على تيسير انسياب رؤوس الأموال العربية والاجنبية الى سوريا للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية، عن طريق معاملة رؤوس الأموال العربية والاجنبية معاملة المقيمين في شأن حرية التصرف بالاموال بلا قيد من قيود الرقابة الدولية مع اعطاء حرية ادخال الاوراق المالية والبنكنوط لجميع المستثمرين العرب سواء المقيمين منهم او غير المقيمين.

تطوير انتاج الفوسفات

من جهة اخرى تدرس وزارة النفط والكهرباء والثروة المعدنية موضوع زيادة الطاقة الانتاجية لمادة الفوسفات وتحسين نوعيتها وتوسيع حجم طاقة الخزن لصوامع الفوسفات في طرطوس ومضاعفة امكانات التحميل والنقل.

ويجري المسؤولون في وزارة النفط مفاوضات مع وفد من الخبراء الرومانيين برئاسة المدير العام لـ (جيومين) الرومانية حول التفاصيل. وجاءت هذه المفاوضات نتيجة للزيارة التي قام بها رئيس الدولة الروماني نيقولاي تشاوشيسكو الى دمشق في شهر شباط الماضي والاتفاقات الثنائية التي عقدها مع المسؤولين السوريين.

وكان وفد سوري برئاسة المدير العام للشركة العامة للفوسفات والمناجم المهندس حمدي الديري زار رومانيا حديثاً وسلم الجانب الروماني ما يحتاج اليه من بيانات فنية واقتصادية حول مشاريع انتاج الفوسفات وتطويرها. وقد وصل الى دمشق وفد من الخبراء الرومان وقدم عروضا فنية واقتصادية حول المشاريع المطروحة.

اللبنانيون يتطلعون الى سياسة ضريبية واضحة تشيع روح العدل والانصاف

الضرائب غير المباشرة تعمق التمايز بين الطبقات

في طليعة الاهتمامات التي يفترض ان تكون على جدول اعمال الحلقة الاقتصادية والمالية لمجلس الوزراء والتي تشكل امتداداً لمقررات مجمع بيت الدين تلك التي تتعلق بالسياسة الضريبية. فعلى رغم حركات الاصلاح المتوالية للنظام الضريبي في لبنان لقيت النتائج التي حققتها حركات الاصلاح هذه ادنى بكثير مما كان يتوخى منها وبقي النظام الضريبي في لبنان بعيداً عن المعطيات العلمية، خصوصاً في الميدان التطبيقي. وفي الوقت الذي تميل الانظمة الضريبية الى الاعتماد اكثر فاكثر على الضرائب والرسوم المباشرة نجد ان النظام الضريبي في لبنان ما زال يركز على الضرائب والرسوم غير المباشرة كمصدر اساسي للواردات العامة.

التكليف غير المباشر

فالضرائب والرسوم غير المباشرة تصيب الدخل في تداوله كأداة تؤدن الحاجات الاستقلالية من دون ان تأخذ في الاعتبار مستوى هذا الدخل، وبالتالي تتحمل اعباءها كل الطبقات المستهلكة من دون تمييز. والقول ان هذه الضرائب والرسوم غير المباشرة تنوع معدلاتها وفقاً لضرورة السلع وكماليتها للحيلولة دون شمولها كل قطاعات الاستهلاك هو قول مردود.

فاعادة النظر في معدلات هذه الضرائب والرسوم غير المباشرة لا تحصل، هذا اذا حصلت، في شكل مواز لتطور الخط الاستهلاكي الناتج عن اتجاه المستهلك دوماً نحو تحسين مستوى معيشته اي نحو بعض السلع الكمالية بسبب تغير النمط الاستهلاكي، الى الدخول في عداد السلع الضرورية. وهذا الأمر من شأنه ان يثقل كاهل الفئات ذات الدخل المحدود التي تتحمل عن السلع الاستهلاكية ذات المعدلات الضريبية التي تتحملها الفئات الميسورة.

هذه الضرائب والرسوم غير المباشرة تشكل نسبة تقرب من ٤٠ في المئة من مجموع الواردات العامة. والاستمرار في الاعتماد في تحقيق الواردات العامة على هذا النوع من الضرائب والرسوم غير المباشرة سيؤدي في المدى المتوسط والبعيد الى ابقاء الهوة القائمة بين الطبقات الاجتماعية هذا ان لم يؤد الى توسيعها.

التكليف المباشر

اما الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها وفي طليعتها الضريبة على الدخل فيفترض ان تكون اهم الواردات العامة باعتبارها تصيب الدخل في مصدره. وتشكل هذه الضرائب ما نسبته ٢٦ في المئة من مجموع الواردات ولا تتجاوز نسبة ضريبة الدخل ٩ في المئة من مجموع هذه الواردات. وتظهر هذه النسبة الضئيلة التي تحققها ضريبة الدخل من مجموع الواردات العامة العجز في طاقة التحقق والتحصيل لما في الضريبة المذكورة.

ومردود ضريبة الدخل ضئيل في قيمته المطلقة والنسبية. فقيمته المطلقة، اي على أساس حساب المعدل الفردي لكل مكلف، لا تتجاوز الـ ٤٥ ليرة سنوياً اذا ما اعتبر ان عدد المكلفين مليونين ونصف مليون نسمة. ومردوده النسبي، اي على اساس قياسه الى الناتج الوطني القائم للفرد، يراوح بين ٢و٣ في المئة وهي نسبة ضئيلة جداً، اذا ما قورنت بالنسب المماثلة لها في البلدان الاخرى على اختلاف اوضاعها الاقتصادية.

ويعود هذا الضعف في مردود ضريبة الدخل في شكل رئيسي الى الصعوبة في تطبيق التشريعات الضريبية وعجز الاجهزة المختصة، على رغم محاولات التطوير المتلاحقة لوسائل الجباية واصولها عن الاحاطة بعناصر الدخل الوطني. والتحليل البسيط لمردود ضريبة الدخل حسب فئات المكلفين الذين تحصل منهم ضريبة الدخل يظهر ان الفئة الوحيدة التي تكلف كاملا ويحصل منها فعلا ما يتوجب عليها من ضريبة على الدخل هي فئات المكلفين ذوي الدخل المحدود كموظفي القطاع العام والمصالح المستقلة واجراء القطاع الخاص. اما المكلفون العاملون في حقول المهن الحرة وارباب العمل في حقول التجارة والصناعة والخدمات فأن ما يدفعونه كضريبة على الدخل لا يغطي فعلا كامل ما يتوجب استيفاؤه منهم على أساس مستويات دخلهم الحقيقي.

سياسة سليمة

ان نمو الدخل الوطني بوتيرة تفوق وتيرة نمو الضريبة على الدخل من شأنه ان يؤدي الى تكريس الفروقات المهمة التي تبرز في توزيع الدخل بين مختلف المناطق وبين الافراد كذلك. ومن الطبيعي ان يصير ايصال الضريبة على الدخل الى مستوى يتلاءم والزيادة الطارئة سنوياً على الدخل الوطني عن طريق اعادة النظر في معدلات الضريبة على الدخل وعن طريق تعزيز طاقات التحقق والتحصيل.

واحد الاهداف الرئيسية التي تضمنتها السياسة المالية للدولة، كما ابرزتها فذلكة موازنة ١٩٧٤، هو تأمين عدالة اجتماعية عن طريق توزيع افضل للدخل بين الافراد والمناطق. والضريبة على الدخل هي من اهم الوسائل التي يجب اللجوء اليها لتحقيق هذا التوزيع الأفضل اذ انها تصيب الثروة في مصدرها وتؤمن للدولة موارد تمكنها من تمويل مشاريعها في حقل التنمية الاجتماعية التي تفيد منها الطبقات المحرومة والطبقات ذات الدخل المحدود.

من هنا ان اهم ما ينتظره المواطن المكلف من الدولة في اطار الجهود المبذولة لدراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو وضع سياسة ضريبية واضحة وسليمة تكون مبنية على مبدأ اخضاع المكلفين كافةللعبء الضريبي من ضمن روح العدل والانصاف. بمثل هذه السياسة الضريبية الواضحة تتمكن الدولة من ان تمثل الدور المؤهلة له بهدف توزيع الثروات بطريقة صحيحة وعادلة فتخفف الفروقات بين مختلف الطبقات وتؤمن للخزينة موارد اضافية تمكنها من القيام بعبء المشاريع الانشائية لتوفير الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

دراسة احصائية عن ميزانية الاسرة

خلال المؤتمر السنوي العاشر للاحصاء والحسابات العلمية الذي عقد في القاهرة مطلع شهر ايار الحالي لمناقشة البحوث المتعلقة بالاحصاءات التطبيقية من ميزانية الاسرة وتنظيمها الى النمط الاستهلاكي والاحصاءات الزراعية والعسكرية والاقتصادية، والسكانية والرياضية. خلال هذا المؤتمر قدمت مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم بحثاً احصائياً بالعينة عن ميزانية الاسرة للسنة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ بينت فيه انها قامت عام ١٩٦٦ بتحقيق عن ميزانية الاسرة في مدينة بيروت وعين الرمانة وفرن الشباك. واعتمدت نتائج هذا التحقيق كأساس لنظام الرقم القياسي لغلاء المعيشة الذي تم احتسابه منذ ذلك الوقت.

ومعلوم ان الانماط الاستهلاكية تتغير مع الزمن فتخلق حاجات جديدة لدى المستهلكين ويلاحظ، مثلا، ان الاسرة اللبنانية باتت تنفق على السيارة والسلع المعمرة والمطالعات والالعاب الرياضية واسباب الترفيه ومختلف قطاعات الخدمات في شكل عام اكثر مما كانت تنفق نسبياً على هذه الابواب في الماضي.

وتبين ان الاهداف التي يؤمل بلوغها متعددة ومتنوعة وتلخص بالآتي:

١ — تقدير الانفاق الاستهلاكي، بغية تقدير الدخل الوطني في نطاق المحاسبة الوطنية.

٢ — وضع ارقام قياسية جديدة لاكلاف المعيشة.

٣ — احتساب مرونة الطلب على مختلف اصناف السلع والخدمات الاستهلاكية بالنسبة الى الدخل.

٤ — معرفة سوق السلع الاستهلاكية المصنوعة وامكان تطويرها في ضوء معرفة الطلب عليها، وهذه المعرفة اساسية لتطور الصناعة.

٥ — التعرف الى مستوى معيشة طبقات الشعب ونمطها والمقارنة بينها تمهيداً لسياسة انمائية منظمة.

٦ — تكوين فكرة، ولو موجزة، عن حالة التغذية في لبنان.

وتحقيق هذا البحث يشمل ٤٢ صنفاً من المواد و ٦ آلاف مسكن كعينة عشوائية وهي عينة مقبولة جداً، درجة الخطأ فيها تراوح بين ٣ و ٥ في المئة.

ومن المنتظر استخلاص نتائج البحث في خلال سنة على الاقل.

ليلى

ايار ٧٤ أفضل من ايار ٧٣

شهد مطار بيروت من ٨ الى ١٤ ايار تحرك ٨٣٤ طائرة تحمل ١٨٤٧٥ واصلا و ١٨١١٢ ذاهبا و ٧٩٠٩ ترانزيت. وكانت الحركة بمعدل ٧ طائرات في الساعة. وبلغت نسبة زيادة الطائرات ٢٢٠ في المئة ونسبة وصول عدد الركاب ٢١٠ في المئة وزيادة ذهاب الركاب ٢١٠ في المئة.

ويلاحظ الارتفاع الكبير في نسبة الزيادة نتيجة تراجع الحركة في شهر ايار من السنة الماضية.

حركة المطار ٨ — ١٤ أيار ١٩٧٤

التاريخ	حركة الطائرات	حركة المسافرين: وصول	ذهاب	ترانزيت
٨	١١٨	٢٤٩٢	٢٢٧٧	٩٩٧
٩	١٢٥	٣٠٥٧	٢٢٢٧	١٤١٢
١٠	١٢٤	٢٩٨٧	٣٥١٠	١٣٣١
١١	١١٩	٢١٤٥	٢٢٣٤	١٠٨١
١٢	١٠٣	٢٢٨١	٢٤٧٩	١٠٤٣
١٣	١٢٢	٢٢١٨	٢٤٥٥	٩٢٤
١٤	١٢٢	٢٤٣٢	٢٤٠٠	١٠٨٣
المجموع	٨٣٤	١٨٤٧٥	١٨١١٢	٧٩٠٩

٨ — ١٤ أيار ٧٣

التاريخ	حركة الطائرات	حركة المسافرين: وصول	ذهاب	ترانزيت
٨	١٠	—	٥٤	—
٩	—	—	—	—
١٠	٤		١٢	
١١	—	—	—	—
١٢	٦٥	١٢٠٧	١٨٨٠	٤٨٤
١٣	٨٠	١٢٢٣	٢١٨٥	٦٩٤
١٤	١٠٣	١٥٣٧	١٥٨٨	٦٠٥
المجموع	٢٦٠	٣٩٦٧	٥٧٢١	١٧٨٣

الندوة الدولية الثانية عن الاعلام والتنمية والتعمير

صحافة التنمية العربية يجب ان تكون مستقلة عن السلطة

افتتاح الندوة من اليسار : السيد رفائيل سالاس المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، نائب رئيس الجمهورية المصرية الدكتور محمود فوزي، وزير الاعلام المصري الدكتور كمال أبو المجد ونقيب الصحافيين المصريين السيد عبد المنعم الصاوي .



من المشتركين في الندوة ويبدو غسان تويني في طرف الصف الامامي .

القاهرة : من ادمون صعب

الصحافيون ورجال الاعلام العرب، الذين اشتركوا في الندوة الدولية الثانية (١) عن دور وسائل الاعلام العربية في مشكلات السكان، وتناقشوا في مدى ثلاثة ايام (١٨ و١٩ و٢٠ ايار) في قضايا الصحافة والتنمية، انتهوا الى اقرار المركز العربي الاقليمي للاعلام الانمائي (نص في مكان آخر مع التوصيات) . وتبلورت خلال الاجتماعات التي عقدتها الندوة، في مبنى جريدة الاهرام، افكار محورية عدة .

الفكرة الاولى هي ان اخبار العالم العربي، وبالتالي اخبار العالم الثالث، هي اخبار انمائية صرف فمها تكن الصيغة . التي تعرض بها . والفكرة الثانية هي ان هنالك تلازماً بين فكرة التنمية وثلاثة امور اساسية هي: الحرية والجدية والعلمية . بمعنى ان التنمية لا يمكن ان تستقيم الا اذا كانت على علاقة بصحافة حرة تراقب وتفعل وتتفاعل مع الخطة وسلطة التنمية كذلك . فهي التي توعي وتصلح وتدفع الى الامام عن طريق التوثق والحوار والموضوعية والجدية . ويشترط لقيام هذه العلاقة بين التنمية والحرية، وبالتالي الاعلام الحر، ان يتم تحرير مصادر الاخبار والمعلومات من كل القيود الرسمية والخاصة بحيث لا يضطر الصحافي الى ممارسة نوع من التجسس على السلطة بحثاً عن المعلومات التي يحتاج اليها في عمله . وقد شدد على هذه الفكرة كل من السادة عبد المنعم الصاوي نقيب الصحافيين المصريين وغسان تويني رئيس تحرير «النهار» واميتابا شودري الرئيس التنفيذي لمؤسسة آسيا الصحافية، (كلمته في الصفحة ٨) وقال شودري ان المهمة الصعبة في صحافة التنمية هي عندما يصبح الصحافي كرقيب موظفاً حكومياً، اي لدى السلطة التي تشرف على التنمية فتتعطل بذلك مهمته وتشل قدرته على الحركة . واضاف ان الصحافي، وصاحب الصحيفة بالتالي، يجب ان تتوافر لهما وسائل العمل المشروعة لان الطموح لديهما والقلب والعاطفة والاندفاع لا تكفي . وشدد على ضرورة خدمة التخطيط، في شتى ميادين حاجات البلد المختلفة .

وقال الصاوي ان التحدي الحقيقي الذي يواجهه المشتغلون بالكلمة هو ان يحولوا كلماتهم الى روية للفكر والمشاعر والآمال والتهيؤ للمستقبل بطموح محسوب وعلى اساس من الادراك القائم على العلم والمعرفة .

بين الحرية والبيروقراطية

وابدى غسان تويني بعض الملاحظات، من اجل تفادي بيروقراطية التوجيه . قال ان الحاجة هي الى دعوة عربية، وهذا الامر اقرته الجامعة العربية لكن تنفيذه تأخر تحت وطأة البيروقراطية . وقال ان البيروقراطية الادارية من شأنها تحويل المركز المنوي انشاؤه الى اداة للدعاية فتبطل الغاية منه اي الجديدة؛ ذلك ان الهدف من خلق صحافة التنمية او الصحافة الانمائية هي تشجيع الحوار بين الصحافة والسلطات . وحذر من تحويل المركز الى امتداد للسلطة المسؤولة عن الانماء وبالتالي توليته عملية الارشاد بدلا من الرقابة والحوار والمشاركة في التنمية . وقال: يتراءى لي ان المقصود بصحافة التنمية، ومن خلالها المركز الاقليمي، هو المعلومات، وان دور المركز يجب ان يكون تحرير المعلومات وتعزيز حرية المنافسة التي يتبلور فيها النقد الحر البناء المنبثق من ضمير الصحافي المعد لممارسة المنافسة والمطلع على كل المعلومات .

وشدد على ضرورة انبثاق المركز من المؤسسات الاعلامية المستقلة عن السلطة، ولو كان بعض هذه المؤسسات امتداداً للسلطة .

وقال: ان لم نقصد الى هذا الهدف وقعنا في خطر الدعاية التي تتوسلها البيروقراطية: لان هدف التنمية الحرة هو الانسان بينما تسعى البيروقراطية الى قهره وسحقه .

واوضح ان الوحدة القائمة بين العرب اليوم هي وحدة عملية، غير عاطفية: قائمة على وحدة المصالح والاهداف .

واكد الصاوي ان المركز مستقل تماماً عن السلطة وهو حر يتعامل مع كل الاجهزة الاعلامية: الرسمية، والخاصة، من خلال استقلاله هذا .

وكان السيد تارزي فيتاتشي الامين التنفيذي للسنة الدولية للسكان تحدث عن تجاربه في تدريب الصحافيين على الانماء . وقال الدكتور سامي منصور، من نقابة الصحافيين المصريين: ان المركز هو لانماء القدرات البشرية لان المشكلة في العالم النامي هي مشكلة الانسان وليست مشكلة الثروة . وقال ان المركز يجب ان يعرف الصحافي على قيمة الممارسة الديموقراطية في العمل والتعبير عن رأيه بحرية . وسأل: كيف يستطيع الصحافي ان يتحدث عن التنمية وهو غير قادر على التعبير؟ واجاب ان المطلوب هو الربط بين العلم والحرية .

---

١ - الندوة الاولى عقدت في القاهرة في اواخر تشرين الثاني الماضي .

الرئيس الصاوي

السيد عبد المنعم الصاوي من مواليد شباط ١٩١٨ . شعر بميل الى الكتابة وهو في سن مبكرة (١٦ سنة) . درس في طنطا وكان يراسل الصحف الكبرى في القاهرة التي نشرت له بعض المقالات القصيرة . وبعدما انهى دراسته الثانوية انتقل الى القاهرة حيث دخل الجامعة لدراسة الادب . وكان يدرس ويعمل في آن، وخشي اهله ان يصرفه العمل عن التحصيل العلمي فرجته والدته ان يحصر جهده في الدراسة لئلا يضيع مستقبله، وقد نصحته بان يعمل بلا اجر، اذا هو اصر على العمل . فاشتغل في جريدة الوفد المصري المسائية التي كان يديرها احمد قاسم جودت . وتردد على دار الهلال وحرر في مجلة الاثنين التي كان يرئس تحريرها مصطفى امين . ولم يستقر به المقام طويلا في صحيفة الوفد المصري فانتقل الى مطبوعات اخرى مثل اخبار اليوم والكتلة لمكرم عبيد والسياسة التي كان يشرف عليها محمد حسنين هيكل ويرئس تحريرها جلال حمامصي .

عام ١٩٤٨ ذهب الى فلسطين كمراسل حربي، وكان واحدا من ثلاثة صحافيين مصريين يكتبون من الجبهة والآخران هما محمد حسنين هيكل وسعد التايه .

ولما بدأت تتسرب اخبار فضيحة الاسلحة المصرية الفاسدة حاول هو كشفها الا انه لم يفلح بسبب قسوة الرقابة .

كان معارضاً للقصر الملكي في وضوح . وعندما اصدر حزب الوفد الجريدة المسائية انضم اليها معتقداً انه سيستطيع كشف تصرفات القصر من خلالها . وقد اشتد الضغط الرسمي عليه وخير بين الاعتقال ومغادرة البلاد فاختار الحل الاخير وسافر الى لندن وراح يراسل المصري ودار الهلال وروز اليوسف . وعاد الى مصر في ربيع ١٩٥٢ بسبب وفاة شقيقه، وبعد ٣ اشهر اندلعت الثورة، وبدأ مرحلة جديدة من حياته فولي ادارة مجلة التحرير التي اصدرتها القوات المسلحة، وعندما حصل الخلاف مع صلاح سالم حول الدستور ترك المجلة . وقد اغلقت صحيفة المصري في هذه النشرة فاتجه الى مجال آخر في العمل الاعلامي وانشأ وكالة مصر للانباء التي ادت دوراً بارزاً في تغطية عمليات الجلاء البريطاني عن مصر . وبعد تأميم قناة السويس عاد الى الكتابة في الشعب . وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كلف الاشراف على وكالتي رويتر والانباء العربية ثم ولي ادارة تحرير وكالة انباء الشرق الاوسط . وقبل العدوان على مصر بايام اصدر الرئيس عبد الناصر قراراً بتعيينه مستشاراً صحافياً في لندن الا ان حصول العدوان حال دون تنفيذ القرار .

واستمر في ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط، حتى عام ١٩٥٨ حين عين وكيلا لوزارة الثقافة والارشاد القومي . ومثل دوراً بارزاً في تعزيز الفنون وانشاء الهيئات الخاصة برعايتها كما . قاد، مع الاونيسكو، حملة انقاذ آثار النوبة ومعبد ابي سنبل في اسوان . وكان في هذه الفترة يرئس تحرير مجلة رسالة الاونيسكو . وعام ١٩٧٠ ترك الوظيفة الحكومية وانصرف الى الاشراف على منشورات الاونيسكو التي تصدر في مصر . وعام ١٩٧٣ انتخب نقيبا للصحافيين المصريين . وهو معروف بطيبته وانفتاحه وذكائه وتسامحه .

له مؤلفات عدة (نحو ٣٢ كتاباً) معظمها قصص وروايات طويلة ابرزها الساقية باجزائها الخمسة: الرحيل والضحية والنصيب والتوبة والحساب . ويقع كل منها في نحو ٧٠٠ صفحة ويدور موضوعها حول صراع الانسان على الارض في خلال العصور .

التوصيات ونظام المركز العربي الاقليمي للاعلام

عقدت الندوة الدولية السكانية لدور وسائل الاعلام العربية في التنمية والانشطة السكانية جلستها الختامية مساء اليوم ٢٠ مايو ١٩٧٤، برئاسة الاستاذ عبد المنعم الصاوي - نقيب الصحافيين المصريين - وحضور الوفود العربية المشتركة .

وأقرت توصياتها الختامية وهي :

أولا : البيان :

ان الصحافيين والكتاب والاعلاميين العرب الذين يحضرون الندوة الدولية الثانية عن دور وسائل الاعلام في مشكلات السكان والتنمية والتعمير يعلنون استنكارهم للعدوان الاسرائيلي الوحشي على لبنان، كما يعلنون تضامنهم مع لبنان في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية على ارضه وشعبه وعلى الفلسطينيين ومخيماتهم وقتل العشرات من الابرياء والاطفال، ويؤكدون من خلال حضورهم للندوة التي اجتمعت لدراسة قضايا التنمية والتعمير على ادانة سياسة اسرائيل القائمة على الهدم والتدمير والابادة .

ان الصحافيين والكتاب والاعلاميين العرب وهم يتابعون باهتمام نضال سوريا العربية وتصديها للعدوان الصهيوني يشيدون بصمود الشعب العربي السوري وبسالة قواته المسلحة التي تجسد اماني النضال العربي لتحرير الاراضي العربية المحتلة .

كما يدينون الارهاب والتنكيل اللذين تقوم بهما سلطات الاحتلال الصهيوني ضد العرب في الارض العربية المحتلة ويحيون هؤلاء الاخوة في صمودهم العظيم .

ثانياً : المركز العربي الاقليمي :

ايمانا بحيوية دور الصحافة واجهزة الاعلام في التنمية، وشعورا من رجال الصحافة واجهزة الاعلام بان واجبهم قد صار يحتم عليهم العمل على حماية انجازات مجتمعاتهم بالكلمة الصادقة القائمة على الدراسة والعلم، وتمكينا لطاقات الانجاز من التوسع في ما تنجزه، كما وكيفا، لتحقيق مجتمع التقدم والرخاء، والتزاماً بحتمية الوفاء بتبعات المهنة، وتحمل مسؤوليات العمل الذي تمارسه .

وخضوعا لمقتضيات هذه المرحلة التاريخية من حياة وطننا العربي التي تفرض علينا اتخاذ كل ما من شأنه ان يرفع مستوى العمل الاعلامي الى مستوى الامل الذي ننشده لمواجهة تبعات العصر وملاحقة موكب التطور، وهو يعدو على ايقاع سريع، لم يعد يقبل التمهل او التراخي .

من ذلك كله، استقر الرأي، والتقت ارادة المجتمعين في الندوة الدولية عن الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير، وهي الندوة التي نظمتها نقابة الصحافيين المصريين مع صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية في القاهرة ايام ١٨ ، ١٩ و ٢٠ من شهر ايار ١٩٧٤، على ما يأتي :

الباب الاول : في الانشاء

مادة ١ :

انشاء مركز اقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير لتدريب الصحافيين ورجال الاعلام في الوطن العربي على معالجة قضايا السكان والتنمية والتعمير في بلادهم، ويجوز ان تكون له فروع في الدول المشتركة فيه وفقا لما يقرره مجلس الامناء، وتكون عضوية المركز مفتوحة لاجهزة الاعلام في الوطن العربي، وذلك من خلال النقابات والاتحادات والهيئات الاعلامية في هذه الدول .

مادة ٢ :

تكون مدينة القاهرة المقر الرئيسي لهذا المركز، وتكون للمركز الشخصية الاعتبارية التي تمكنه من مباشرة اعماله على الوجه الاكمل ويكلف مجلس الامناء باتخاذ الاجراءات القانونية لتحقيق ذلك .

الباب الثاني : الاهداف

مادة ٣ :

يهدف المركز الى تحقيق الاهداف الآتية :

أ - تعزيز المستوى العلمي والمهني بين العاملين في الصحافة واجهزة الاعلام، خصوصاً بما يتصل بقضايا التنمية والتعمير .

ب - جمع المعلومات العلمية والاحصائية الخاصة بقضايا التنمية من الوطن العربي وقارة افريقيا والعالم الثالث لتكون في متناول اجهزة الاعلام .

ج - تعميق الادراك لدور الاعلام في التنمية ومشاكل السكان والتعمير وارشاد الجماهير الى دورها في الانتاج والاستهلاك والادخار وتعبئة الجهود لتنمية المجتمع .

د - التوعية اساسا الى الحاجة الى التنمية في معناها الشامل وتهيئة المناخ المناسب لها .

هـ - تقديم جميع التسهيلات الى الدول الافريقية للافادة من البرامج التدريبية والنشاطات القائمة في حدود امكاناته .

الباب الثالث : الوسائل

مادة ٤ : يعمل المركز على تحقيق اهدافه بالوسائل الآتية :

أولا : التدريب :

أ - وضع وتنفيذ برامج تدريب عامة يحدد مجلس الامناء طبيعتها ومداها .

ب - وضع وتنفيذ برامج تدريب متخصصة للمحررين في مجالات الاقتصاد والنشاطات السكانية والعلوم والزراعة والعمال والرياضة ..

ج - تنظيم دورات تدريبية على المستوى المحلي في الفروع المختلفة .

د - تنظيم حلقات دراسية للقيادات الصحافية واجهزة الاعلام لمتابعة التطورات الحديثة في فنون الاعلام والادارة الاعلامية ومناقشة القضايا المهنية المطروحة .

ثانيا : التوثيق :

أ - توثيق المعلومات المختلفة في الوطن العربي طبقا لاولويات تأثيرها على التنمية .

ب - تبادل المعلومات بين المقر الرئيسي والفروع عن التطورات الفنية في الاعلام وتركيب الرأي العام .

ثالثا : الخدمات :

تقديم الخبرة العلمية الى المؤسسات المشتركة لمساعدتها في حل المشكلات التي تواجهها والتي تعرض على المركز .

رابعا : النشر :

أ - نشر مجلة دورية تقدم المعلومات الاساسية عن التنمية والسكان والتعمير في الوطن العربي والتطور التكنولوجي في مجال الصحافة والدراسات الاعلامية والتنمية والاعلام في العالم .

ب - نشر دليل العمل الصحافي سنويا (بمساعدة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية) في كتاب يتناول اهم الموضوعات التي يحتاج اليها في العمل الاعلامي اليومي، ويمكن ان تنشر في شكل ملازم، تجمع في مجلد دوريا حتى يكتمل الدليل سنويا .

جـ - نشر الدراسات والنشرات الاخبارية والتحقيقات الصحافية واية خدمات اعلامية متخصصة لمواجهة الحاجة اليها وتشجيع التأليف في هذا المجال وترجمة المراجع العلمية الاساسية في الاعلام .

الباب الرابع : الهيكل التنظيمي للمركز

مادة ٥ :

يمارس المركز نشاطه واعماله من خلال :

أ - مجلس الامناء وينتخب من بينه رئيسا وثلاثة نواب للرئيس

ب - امين عام ويعاونه ثلاثة امناء مساعدون .

جـ - لجنة تنفيذية .

د - لجنة برامج التدريب .

هـ - امين صندوق ويعاونه امين صندوق مساعد .

مادة ٦ :

يتكون مجلس الامناء من ممثلي الصحافة واجهزة الاعلام في كل الدول الاعضاء في المركز والامين العام لاتحاد الصحافيين العرب والامين العام لاتحاد الاذاعات العربية والامين العام لوكالات الانباء العربية . ويقوم المجلس بوضع خطة عمل المركز وينتخب كل سنتين رئيس المركز وامينه العام، ويجتمع مرة واحدة على الاقل في السنة، ويحدد في كل اجتماع مكان اجتماعه التالي وموعده . وتجوز دعوة اكثر من ممثل لكل دولة وفقا لحالة اجهزة الاعلام فيها، ويكون لكل دولة صوت واحد .

مادة ٧ :

يتولى رئيس مجلس الامناء رئاسة المركز والاشراف على اوجه نشاطه والتنسيق بين مجالات عمله حتى تسير الخطة العامة في الاطار المرسوم لها، ويرئس تحرير المجلة التي يصدرها المركز . كما يمثل مجلس الامناء امام الهيئات والسلطات المسؤولة ويتحدث باسمه .

مادة ٨ :

الامين العام هو المسؤول عن تنفيذ برامج المركز ومتابعتها والاتصال بممثلي الصحافة واجهزة الاعلام في الدول الاعضاء لمعرفة مقترحاتهم وحاجاتهم لوضعها في اطار خطة المركز ويرئس اجتماعات اللجنة التنفيذية ولجنة برامج التدريب، ويعرض قراراتها على رئيس المركز تمهيدا لتنفيذها .

مادة ٩ :

تتكون اللجنة التنفيذية من الامين العام وامين الصندوق وممثل للجنة برامج التدريب للتنسيق العام بين جميع حاجات المركز، وتجتمع مرة كل شهرين لهذا الغرض، وتكون قراراتها نهائية بعد اعتماد رئيس المركز .

مادة ١٠ :

يشكل مجلس الامناء لجنة برامج التدريب من عدد من الاعلاميين في الدول الاعضاء بالاضافة الى بعض المتخصصين في التدريس والتدريب في مجال الاعلام وممثلي معاهد الاعلام في الوطن العربي . وتجتمع مرتين في السنة وتختص بوضع برنامج التدريب واسلوب تنفيذه . وتحدد عدد الدارسين في كل دورة وتضع قائمة المحاضرين العرب والاجانب للاشتراك في التدريس .

الباب الخامس : التمويل

مادة ١١ :

يتم تمويل نشاط المركز في تنفيذ اهدافه من خلال :

أ - اشتراكات المؤسسات الصحافية والاعلامية الاعضاء مقابل الخدمات التي يقدمها المركز .

ب - مساهمات الحكومات العربية .

جـ - مساهمة جامعة الدول العربية .

د - مساهمة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية والمنظمات الاخرى .

هـ - الاشتراكات المدفوعة في مقابل ما يقدمه المركز من مشورات وخبرات .

و - اية مساهمات اخرى يقبلها مجلس الامناء .

الباب السادس : احكام عامة

مادة ١٢ :

تراعى الاحكام العامة الآتية في اعمال المركز :

أ - يعقد المركز اتفاقات مع مراكز التدريب المماثلة لتبادل المعلومات والمنح الدراسية .

ب - يعقد المركز اتفاقا مع اجهزة الامم المتحدة العاملة في هذا المجال لتقديم المساعدة والخبرات اللازمة للتدريب .

جـ - تودع اموال المركز مصرفاً عربياً ويضع مجلس الامناء لائحة الصرف والميزانية السنوية .

د - يضع مجلس الامناء النظام الداخلي واللوائح الاجرائية .

هـ - يفوض مجلس الامناء في تعديل او اضافة اية انشطة بقرار منه .

الباب السابع : احكام انتقالية

مادة ١٣ :

يعتبر الاعضاء المشتركون في اجتماع الندوة الدولية عن الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والمنعقدة في القاهرة ايام ١٨ و ١٩ و ٢٠ مايو (ايار) ١٩٧٤ بمثابة جمعية تأسيسية قانونية للمركز العربي الاقليمي ولها صلاحيات انتخاب المجلس الاول للامناء ويكلف هذا المجلس استكمال الاجراءات القانونية .

مادة ١٤ :

يفوض مجلس الامناء انتخاب اعضاء اضافيين يمثلون الدول والهيئات التي لم يتسن اختيار ممثليها في الجمعية التأسيسية ويكون لقرار مجلس الامناء القوة الابرائية ذاتها التي لقرارات الجمعية التأسيسية .

مادة ١٥ :

يجتمع مجلس الامناء فور انتهاء انعقاد الجلسة التأسيسية على ان تنعقد جلسته الثانية في موعد اقصاه ثلاثة اشهر .

ثالثا : انتخاب مجلس الامناء من السادة :

- الامارات العربية	خالد محمد احمد .
- الاردن	ابرهيم سكجها .
- البحرين	حسين الصباغ .
- الجزائر	الزبير سيف الاسلام .
- السودان	عبد الله الجبلي .
- الصومال	(غير موجود) .
- العراق	طارق عزيز .
- الكويت	سامي المنيس .
- المغرب	محمد الازهري .
- السعودية	عبد الله صالح فقيه .
- اليمن	واثق الشاذلي .
- تونس	منصف شنوفي .
- سوريا	خضر الشعار .
- عمان	(غير موجود) .
- لبنان	غسان تويني .
- ليبيا	عمر الحامدي .
- قطر	عبد الله حسين نعمة .
- مصر	عبد المنعم الصاوي .
- موريتانيا	(غير موجود) .

رابعا : اخذت الجمعية التأسيسية علما بتغيب ممثلي الصحافة والاعلام الفلسطيني وترى تمثيلهم، ويكلف مجلس الامناء اجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد .

خامسا : انتخاب السادة :

عبد المنعم الصاوي	رئيسا للمركز .
غسان تويني	نائباً للرئيس .
طارق عزيز	
منصف شنوفي	-
سيف الاسلام	امينا عاما .
خضر الشعار	
واثق الشاذلي	امناء مساعدين .
عبد الله الجبلي	
سامي المنيس	امينا للصندوق .
صلاح الدين حافظ	امين صندوق مساعداً .

الامين سيف الاسلام

زبير سيف الاسلام من مواليد قسطنطينة في الجزائر عام ١٩٣٣ .

لم يتلق علمه في المدارس بل في السجون ولم يتعلم في الكتب المدرسية بل في الكتاتيب التي كان يستحصل عليها الزعماء الجزائريون في السجن . تعلم اللغة الفرنسية بالممارسة والعربية على يد السجناء الجزائريين .

دخل السجن للمرة الاولى عام ١٩٥٢ وكان انتمى الى الحركة الوطنية الجزائرية وهو في السادسة عشرة .

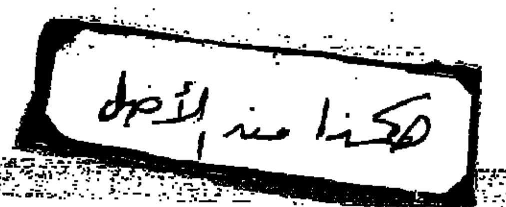
له مع السجن قصة طويلة اذ دخله ٦ مرات خلال ٨ سنوات بين ١٩٥٣ و١٩٦١ . وكان يدير في البدء عمليات التخريب داخل الاراضي الفرنسية وكان مسؤولا عن فدرالية الجزائريين في فرنسا التابعة لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية . قبض عليه في فرنسا عام ١٩٥٦ بتهمة التخريب وتهديد امن الدولة لكنه استطاع ان يهرب من السجن وراح يدير عمليات التخريب داخل فرنسا من الحدود الالمانية . واصبح بعد ١٩٥٦ الرأس المدبر لكل العمليات الفدائية في اوروبا والمسؤول عن التنظيمات السرية للجزائريين المقيمين في فرنسا .

وخلال ١٩٥٧ وقع في مكمن فرنسي واصيب بجراح بليغة لكنه استطاع ان يفر الى المانيا . وجرت محاكمته هناك وطلبت الحكومة الفرنسية استرداده كمجرم لكن المحاكم الالمانية رفضت الطلب واعتبرت اعماله جرماً سياسياً ..

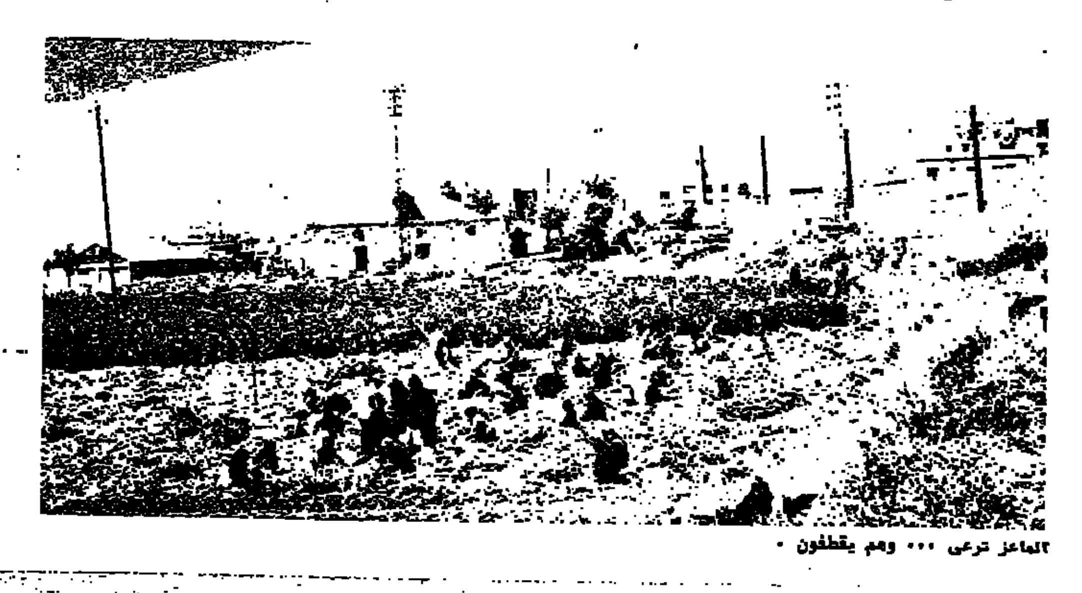
عام ١٩٥٩ التحق بجيش التحرير الجزائري حيث عين موجهاً سياسياً وجرح للمرة الثانية واصيب بعطل دائم في يده اليمنى ورجله .

بعد الاستقلال مباشرة تحول الى التنظيم السياسي واشرف على تنظيم الحركة الوطنية كاداة سياسية وتحويلها من حركة عسكرية الى حزب سياسي . وعلى رغم انه من مشوهي الحرب فقد تسلم العديد من المسؤوليات في النطاق الاعلامي . فاسس جريدة النصر وعين مديراً عاماً لها ثم مديراً عاماً في جريدة الشعب واخيراً رئيساً لتحرير الثورة والعمل وهي الجريدة الناطقة باسم الحركة العمالية الجزائرية . وهو مسؤول اليوم، على صعيد التنظيم الوطني، عن التنشيط والدراسات في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري .

عام ١٩٦٣ تزوج وله ولدان ودرس فنال شهادة الحقوق ودبلوم الدراسات العليا كما نال اجازة من المعهد العربي للصحافة بالمراسلة . وهو في صدد تاريخ تطور الصحافة الجزائرية وقد صدر له الجزء الاول من هذا التأريخ الذي يقع في خمسة اجزاء .



كيف حالكم ايها العما


الماعز ترعى ... وهم يقطفون .

ثلثهم في البقاع ومشكلتهم الشغل الموسمي

«اننا ننتج كميات كبيرة من احسن المواد الغذائية لكننا نعاني، في استمرار، نحن واولادنا وعيالنا، قلة التغذية وصعوبات التطبيب والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية».

كلمات يقولها العمال الزراعيون في لبنان كلما عن على بال احد ان يسألهم كيف الحال. عددهم يتجاوز المئة الالف ثلثهم، تقريباً، في البقاع. مشكلتهم العمل الموسمي «معظمنا يضطر الى التفتيش عن اعمال اخرى لاننا لا نجد عملا دائماً في ميدان الزراعة. وأكثرية دول العالم حلت هذه المعضلة عن طريق ايجاد صناعات في المناطق الريفية لتصنيع الانتاج الزراعي وتشغيل العمال الزراعيين في فترات البطالة في مشاريع كبرى مثل انشاء السدود واستصلاح الاراضي والتحريج او شق الطرق. اما عندنا في لبنان فلا شيء من هذا ولا احد يهتم بمصيرنا فنضطر الى طرق ابواب العمل في مختلف المهن او نلجأ الى بيروت او بلاد الاغتراب تاركين عيالنا ساعين وراء لقمة العيش».

٤٠٠ ليرة في السنة

والعامل الزراعي في لبنان، خصوصاً في البقاع، يشكو من ضآلة الاجور والنقص في الخدمات الاجتماعية. ففي البقاع مثلا نحو ٣٠ الف عامل لبناني من بينهم ٧ آلاف عامل شهري فقط والآخرون مياومون متوسط اجرهم اليومي ٧ ليرات ويعملون في احسن الحالات مدة ٢٠٠ يوم في السنة ليعيلوا عائلات ومتوسط عدد افرادها يراوح بين ٥ و٧ اشخاص اي انه لا يصيب الفرد اكثر من ٤٠٠ ليرة على مدار السنة. «ومن هذا المدخول الزهيد علينا تأمين معيشة اسرنا في ظروف الغلاء التي لا ترحم. وكذلك علينا تأمين نفقات العلم والطبابة وغيرها...»

والعاملات الزراعيات في البقاع يشكلن ٧٥ في المئة من عدد العمال المياومين اي نحو ١٨ الف عاملة تراوح اجورهن بين ٣ و٤ ليرات حتى لو قمن بالعمل نفسه الذي يقوم به الرجل. ويمارس هذا الاستغلال ايضاً على الاحداث الذين تراوح اعمارهم بين ٩ سنين و ١٢ سنة.

وهنالك مشكلة أخرى في البقاع هي وجود وسطاء بين اصحاب الارض والعمال الزراعيين يفرضون على كل عامل يشغلونه نصف ليرة أو ليرة بدل سمسرة.

١٠٠ ألف غير لبنانيين

وأيضاً مشكلة العمال الزراعيين غير اللبنانيين وهم في اكثريتهم سوريون وفلسطينيون ويبلغ عددهم نحو ١٠٠ ألف عامل. هؤلاء يشكلون عنصراً مزاحماً للبنانيين اذ يقبلون باجور متدنية ويشكلون بذلك سلاحاً ضاغطاً في ايدي ارباب العمل الذين كلما طالب عامل لبناني بزيادة اجره عمدوا الى ابداله بآخر غير لبناني، علماً ان العمال غير اللبنانيين يعملون في ظروف صعبة ويطالبون بمساواتهم بالعمال اللبنانيين لتبقى حقوق الفريقين مصونة.

الخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الدولة للبقاع تعتبر قليلة جداً نسبة الى ما تؤمنه في المحافظات الاخرى. ففي مجال التطبيب ليس في البقاع سوى ٤ مستشفيات فيها اقل من ٣٠٠ سرير. اثنان منها في زحلة وواحد في بعلبك ورابع في راشيا يعمل قبل الظهر فقط.

وفي البقاع كثيرون من المرضى يقضون وهم في طريقهم من القرى النائية الى المستشفيات. وما تزال لدغة حية او عقرب تميت من لم يستطع نيل العلاج في السرعة اللازمة.

في مجال التعليم تشير احصاءات الدولة الى ان نسبة الاولاد الذين هم في سن الدراسة الابتدائية ولم يذهبوا الى المدرسة يشكلون في بيروت وضواحيها ٤٨ في المئة واكثريتهم من ابناء الجنوب والبقاع الذين تزدحم بهم احياء النبعة وبرج حمود وتل الزعتر والغبيري وبرج البراجنة... وفي جبل لبنان تبلغ هذه النسبة ٤ في المئة فقط وفي الشمال ٣٩ في المئة وفي الجنوب ٣٥ في المئة وفي البقاع ٤٠ في المئة.

مدرسة زراعية واحدة

ومع ان سهل البقاع يشكل الثقل الزراعي في لبنان ليس فيه سوى مدرسة زراعية واحدة في رياق لم يجد المتخرجون فيها عملا في مجال اختصاصهم فعملوا في مجال[illegible] أخرى.

اضافة الى كل ذلك لم يشمل[illegible] قانون العمل العمال الزراعيين و[illegible] ليست لهم اية ضمانات اجتما[illegible] وصحية. كل هذه الامور دعت العم[illegible] الزراعيين في لبنان الى تأليف لج[illegible] تمثلهم في البقاع والشمال و[illegible] لبنان واعتبرت نقابة عمال البسا[illegible] ممثلة الجنوب.

وفي مؤتمر عام للّجان عقد [illegible] آذار ١٩٧٤ تم انتخاب لجنة وط[illegible] للعمال الزراعيين في لبنان برئا[illegible] السيد يوسف محي الدين، و[illegible] بدأت المفاوضة الجدية مع الد[illegible] لازالة الغبن اللاحق بهذه الفئة اللبنانيين وتحقيق مطلبين أسا[illegible] هما: اولا شمول العمال الزراع[illegible] بالضمان الاجتماعي والصح[illegible] وثانياً تعديل قانون العمل واق[illegible] العمال الزراعيين منه الى حين و[illegible] قانون خاص بهم.

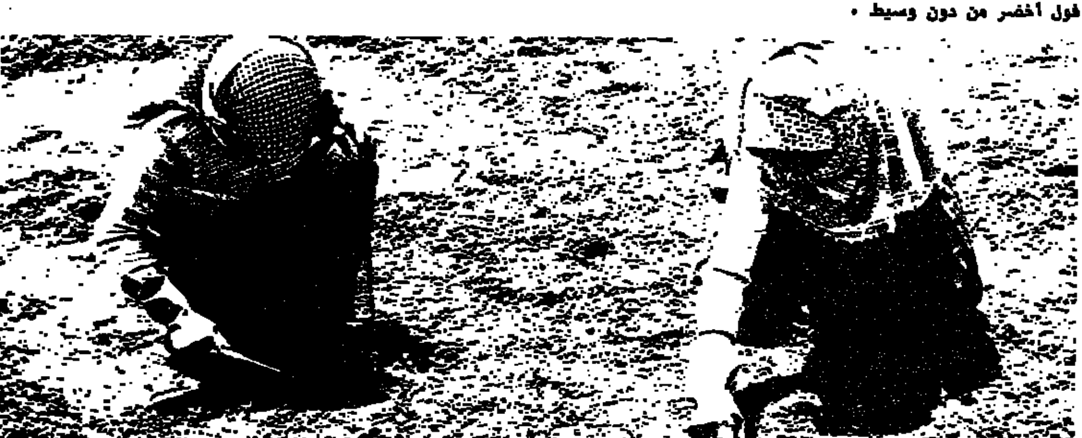
ويقول رئيس اللجنة ان المط[illegible] الاول الذي حققته الدولة للع[illegible] الشهريين فقط (ابتداء من تموز) يعتبر خطوة مرحلية [illegible] سبيل تحقيق المطالب كاملة اذ[illegible] العمال الشهريين يشكلون ١٠ [illegible] المئة فقط من مجموع العاملين [illegible] القطاع الزراعي.

واضافة الى المطالب الاجتما[illegible] والضمانات يطالب العمال بتش[illegible] خاص بهم يعتمد على الاس[illegible] الآتية:

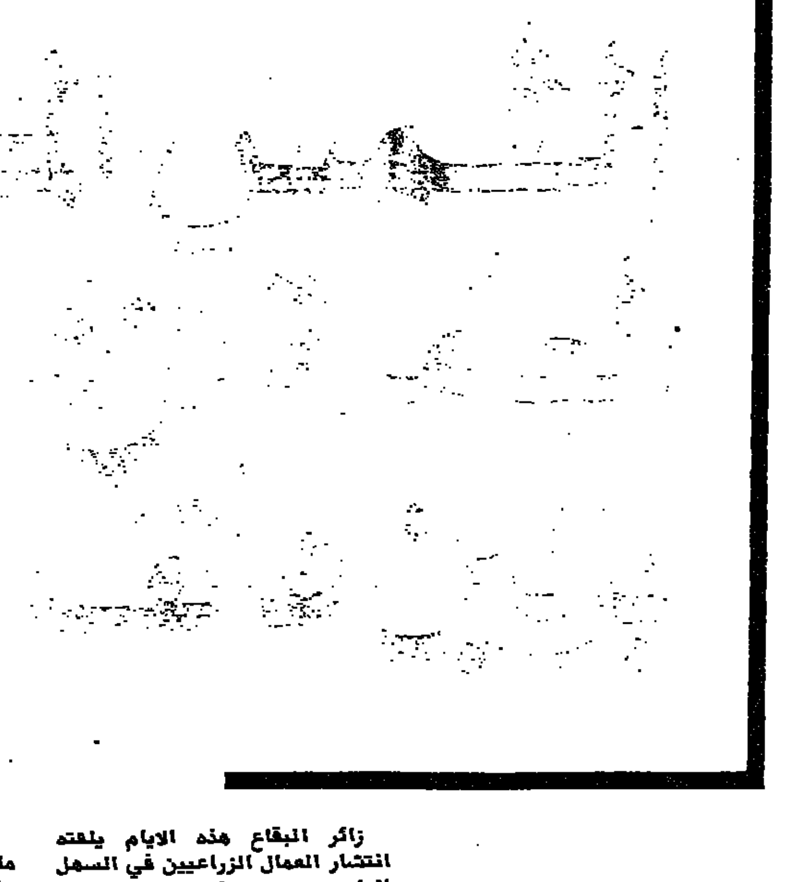
- تحديد العامل الزراعي.
- تحديد المنشآت الزراعية.

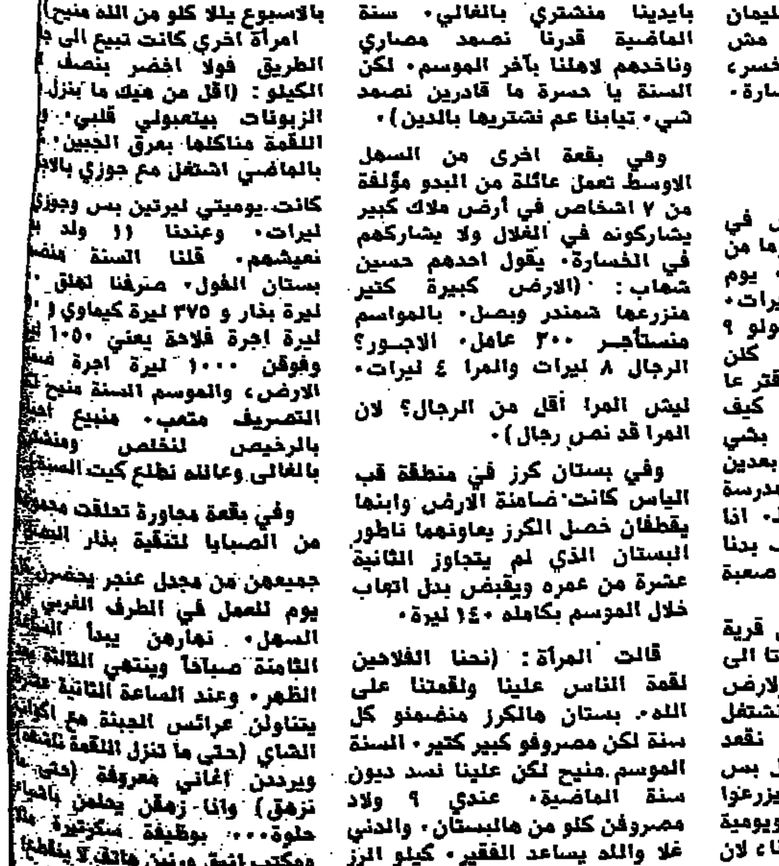

يزرعون .


فول أخضر من دون وسيط .




تعشيب الارض .




استراحة الفلاح ...

في بستان الكرز : الضامن والناطور .

زائر البقاع هذه الايام يلفته انتشار العمال الزراعيين في السهل الواسع حيث يلوحون من بعيد كعصبة سوداء تنتقل في مربعات خضراء او بنية، يعملون كخلية نحل في جني اغلال الموسم والاعداد للموسم الذي يلي من دون ان يتوقفوا عن ترديد اغان حفظوها، تبارك القطاف وتساعدهم على مضاعفة النشاط في جو مشمس حارق.

في احدى هذه المربعات، كان عدد من العمال منصرفين الى تعشيب الارض، اي ازالة الاعشاب البرية، لترك المجال امام شتلات الجزر المزروعة حديثا فتنمو برعاية الايدي المعروقة وبركة آلة الزرع الذي لا يمكن ان يكون قد اختفى عن ارض اعتمدت عليه آلاف السنين.

والعمال رجال ونساء واطفال يقومون بعمل واحد لكن اجورهم تختلف. فالرجل يتقاضى ٨ ليرات يومياً بينما اجر المرأة العاملة والحدث العامل ٤ ليرات فقط، لماذا؟

ـ لان الرجال مش مثل المرا... بس عم يشتغلو ذات الشغل وبنفس السرعة والنشاط.

ـ واذا كان... هلق المرا بدنا نعطيها متل الرجال؟

والمتحدث هو وكيل الارض سليمان ملو والمشارك مناصفة للمالك الذي يتولى تأمين مياه الري والسماد والبذار تاركاً العمل والعمال لشريكه.

ـ شغلة الارض، يقول سليمان ملو، شغلة صعبة كثير لانها مش مضمونة. في مواسم منخسر، ومواسم الربح منسد فيها الخسارة.

خبزنا كفاف يومنا

امرأة كانت تعشب الارض في صمت قالت :«(اسمي مريم توما من المدينة الصناعية في زحلة. يوم يللي بشتغل فيه بطلع ٤ ليرات. جوزي بيشتغل بالمسلخ ومدخولو ٩ ليرات. وعندنا ٧ ولاد كلن بالمدارس. وبجو هالغلا عم نقتر عا حالنا لنأمن اللقمة لولادنا. كيف بدبر؟ كل اول سنة بشتري بشي ١٠٠ ليرة مونة للبيت. بعدين بقضي السنة تقسيط. المدرسة تقسيط. تياب الولاد تقسيط. اذا كان كيلو الخيار بليرتين كيف بدنا نقدر نعيش؟ والله العيشة صعبة وخبزنا كفاف يومنا !.

خزنة وصفية صديقتان من قرية واحدة في قضاء الهرمل انتقلتا الى البقاع الاوسط للعمل في الارض بعيدا عن الاهل : (قلنا منشتغل ونطلع مصاري احسن ما نقعد بالبيت. عندنا ارض بالهرمل بس ما فيها مي كفاية. واهلنا بيزرعوا شوية خضرا وفواكه. ويومية الواحدة منا ٤ ليرات ما بتكفينا، لان المصروف كتير كبير. اجرة اوضة في زحلة بتكلفنا ١٠٠ ليرة بالشهر. والاكل كمان غالي. نحنا يللي منزرع بايدينا منشتري بالغالي. سنة الماضية قدرنا نصمد مصاري وناخدهم لاهلنا بآخر الموسم. لكن السنة يا حسرة ما قادرين نصمد شي. تيابنا عم نشتريها بالدين).

وفي بقعة اخرى من السهل الاوسط تعمل عائلة من البدو مؤلفة من ٧ اشخاص في أرض ملاك كبير يشاركونه في الغلال ولا يشاركهم في الخسارة. يقول احدهم حسين شهاب : (الارض كبيرة كتير منزرعها شمندر وبصل. بالمواسم منستأجر ٣٠٠ عامل. الاجور؟ الرجال ٨ ليرات والمرا ٤ ليرات.

ليش المرا أقل من الرجال؟ لان المرا قد نص رجال).

وفي بستان كرز في منطقة قب الياس كانت ضامنة الارض وابنها يقطفان خصل الكرز يعاونهما ناطور البستان الذي لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره ويقبض بدل اتعاب خلال الموسم بكامله ١٤٠ ليرة.

قالت المرأة : (نحنا الفلاحين لقمة الناس علينا ولقمتنا على الله. بستان هالكرز منضمنو كل سنة لكن مصروفو كبير كتير. السنة الموسم منيح لكن علينا نسد ديون سنة الماضية. عندي ٩ ولاد مصروفن كلو من هالبستان. والدني غلا والله يساعد الفقير. كيلو الرز عم نشتريه بليرتين وبرش الصابون كان بليرة صار بليرتين. واللحمه محرم علينا نذوقا اكتر من مرة بالاسبوع يللا كلو من الله منيح)

امرأة اخرى كانت تبيع الى [illegible] الطريق فولا اخضر بنصف [illegible] الكيلو : (اقل من هيك ما بنزل[illegible] الزبونات بيتمبولي قلبي. [illegible] اللقمة مناكلها بعرق الجبين. [illegible] بالماضي اشتغل مع جوزي بالا[illegible] كانت يوميتي ليرتين بس وجوز[illegible] ليرات. وعندنا ١١ ولد [illegible] نعيشهم. قلنا السنة منضـ[illegible] بستان الفول. صرفنا لهلق [illegible] ليرة بذار و ٣٧٥ ليرة كيماوي [illegible] ليرة اجرة فلاحة يعني ١٠٥٠ [illegible] وفوقن ١٠٠٠ ليرة اجرة ضـ[illegible] الارض، والموسم السنة منيح [illegible] التصريف متعب. منبيع [illegible] بالرخيص لنخلص ومنشـ[illegible] بالغالي وعالله نطلع كيت السنة[illegible]

وفي بقعة مجاورة تحلقت مجمو[illegible] من الصبايا لتنقية بذار البصـ[illegible] جميعهن من مجدل عنجر يحضر[illegible] يوم للعمل في الطرف الغربي [illegible] السهل. نهارهن يبدأ [illegible] الثامنة صباحاً وينتهي الثالثة [illegible] الظهر. وعند الساعة الثانية [illegible] يتناولن عرائس الجبنة مع اكوا[illegible] الشاي (حتى ما تنزل اللقمة نا[illegible] ويرددن اغاني معروفة (حتى [illegible] نزهق) وانا زهقن يحلمن باشيا[illegible] حلوة... بوظيفة سكرتيرة [illegible] ومكتب انيق ورنين هاتف لا ينقطع.

زراعيون؟

يوسف محي الدين

المطالبة بتشريع خاص يقوم على ٨ أسس

القابن بشكو

ـ تحديد علاقة العامل الزراعي ب العمل.
ـ تحديد الحد الادنى للاجر على اس غلاء المعيشة على ألا يقل الحد الادنى لعمال القطاعات خرى.
ـ تحديد ساعات العمل اليومية بحيث لا تزيد على ٨ ساعات.

ـ السماح للعمال الزراعيين بانشاء نقابات واتحادات للدفاع عن مطالبهم ومصالحهم وتنظيم قيادة نضالهم في سبيل تحقيقها.

ـ تحديد الاجازات السنوية المرضية والعائلية المدفوعة الاجر.

ـ منع تشغيل الاولاد ممن هم دون الثانية عشرة.

ويحدد السيد محي الدين العامل الزراعي بانه كل عامل يقوم بعمل مأجور في احدى المنشآت الزراعية ويكون مصدر معيشته مرتكزاً في الاساس على هذا العمل.

وبالنسبة الى العمال الزراعيين الذين يعملون عند اكثر من رب عمل واحد ـ وهذه حال اكثرهم في لبنان ـ ثمة اقتراحات عديدة حول طريقة تنظيم وضعهم، منها ان يحمل كل عامل بطاقة صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وان يلصق عليها رب العمل طابعاً خاصاً في مقابل كل يوم عمل او كل مجموعة ايام عمل. وقيمة هذه الطوابع تكون حصة ارباب العمل في ضمان العامل.

نوعان من الاستثمارات

وفي شأن تمويل فروع الضمان لا بد من التمييز بين نوعين من الاستثمارات الزراعية:

· النوع الاول وهو الاستثمارات الرأسمالية الحديثة وتتميز، اضافة الى حجم الملكية الكبير والدخل المرتفع، باستعمال الوسائل الحديثة في الزراعة وبالاستخدام الواسع والدائم لليد العاملة. وهذه الاستثمارات تنطبق عليها الشروط ذاتها المفروضة على المؤسسات الصناعية والتجارية من حيث تمويل فروع الضمان اي ان يتولى رب العمل الزراعي تمويل فرعي التعويضات العائلية ونهاية الخدمة بمفرده بينما يساهم في تمويل الضمان الصحي الى جانب الدولة والعمال مع اخذ الدخل المتدني للعمال الزراعيين في الاعتبار عند تحديد مساهمتهم في تمويل الضمان الصحي.

والنوع الثاني هو الاستثمارات المتوسطة والصغيرة وهي تتميز، اضافة الى حجم الملكية الصغيرة والدخل المتدني، باستخدام محدود لليد العاملة وللوسائل الزراعية الحديثة وهذا النوع من الاستثمارات لا قدرة لاصحابه على مساهمة في تمويل هذه الفروع. لذلك يمكن ايجاد صندوق خاص بالزراعة على اساس فرض ضريبة معينة على املاك كبار الملاكين والمزارعين الرأسماليين الاغنياء لتمويل فروع الضمان الثلاثة المطبقة حالياً، على ان تساهم الدولة في تمويل هذه الفروع بنسبة معينة.

مي ضاهر





حسين شهاب.

مريم توما.







سليمان ملو.



ثاك الكرز.



زبون البصل قبل زرعه.

هكذا من الأصل

دراسة عرضت في مجمع المتوسط



من المجمع.

خلال مجمع المتوسط للتفكير وتبادل الاراء، عرض السيدان فيليب فارغ، ويوسف كرباج، من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية دراسة حول النمو الديموغرافي ومجالات العمل في لبنان والتطلعات على المدى المتوسط. وهي مختصر لكتاب كانا اعداه ويصدر قريباً عن منشورات الجامعة اللبنانية.

وهنا ترجمة للدراسة عن الفرنسية :

مجموعة القوة العاملة تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو المجموعة السكانية

كما تقريباً في بلدان العالم الثالث، تعتبر المجموعة السكانية في لبنان مجموعة فتية، الذين دون العشرين سنة يمثلون ٥٤ في المئة من مجموع السكان، في حين ان الذين في عمر النشاط الاقتصادي اي بين ٢٠ و ٦٤ سنة لا يمثلون إلا ٤١ في المئة فقط.

هذه الفتوة في السكان ناتجة عن التطور الطبيعي السريع. فقد انخفضت نسبة الوفيات نظراً الى التطور الحاصل في المجال الصحي، وبلغ المعدل العام للوفيات ٩،١ في الألف في حين أن معدل الولادات بقي مرتفعاً، وهو ٣٤،٤ في الالف.

إن الفتوة الناتجة عن التطور الطبيعي السريع خلال السنوات العشرين او الثلاثين الماضية ينبىء بتطور مماثل خلال السنوات الثلاثين المقبلة.

في الواقع، إن عوامل عمر الخصوبة هي قليلة حالياً نظراً الى حداثة السكان وهجرة الشباب، لكن هؤلاء الشباب، وإن تكن نسبة الخصوبة لديهم اقل من معدل خصوبة ابائهم، فأن اهميتهم العددية ستحافظ على معدل النمو الطبيعي، ويتطلب وقف هذا النمو والحد منه سنوات عدة.

وإذا كانت الخصوبة ستنخفض بسرعة حتى السنة ٢٠٠٠ فأن عملية الانجاب تبقى محافظة على مستواها العددي بحيث يرتفع عدد المقيمين في لبنان من ٢،٤٦٥،٠٠٠ عام ١٩٧٠ الى ٤ ملايين سنة ٢٠٠٠، اي ان نسبة الزيادة ستكون ٧٢،٥ في المئة، في مدة ثلاثين سنة.

اما إذا انخفضت الخصوبة ببطء فيتوقع ان يصبح عدد المقيمين ٥ ملايين، ونسبة الزيادة ١١٨،٤ في المئة.

ونظراً الى هذا النمو، فان مجموعة القوى العاملة ستزداد بسرعة تفوق سرعة زيادة مجموع السكان، فاذا تطور النشاط النسائي، حسب تطوره الحالي، يزداد عدد العاملين بنسبة ١٣٥ في المئة، اما اذا تطور عدد النساء العاملات كما هو مرجو بنسبة ٢٣٠ في المئة.

وبقدر ما تكون نسبة النمو، تزداد المجموعة النشيطة فتوة، فخلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، وعندما يصبح الذين هم الآن دون الخامسة عشرة في سن العمل سيرتفع عدد العاملين الذين تراوح اعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة الى نحو ٤٦٠ الفاً سنة ١٩٨٥، وهذا الرقم هو ضعف رقم ١٩٧٠. بمعنى آخر إن الطلب على العمل سيتضاعف ايضاً.

إن الزيادة في الطلب على سوق العمل لا تطرح فقط مشكلة عدد الوظائف انما وفي شكل اخص، مشكلة اعادة تحديد مفاهيم العمل الجديدة بالنسبة الى تعميم التعليم وتوسع المستوى الجامعي.

إن تماس القوى العاملة الفتية ستكون في حاجة الى متطلبات ومواصفات مختلفة عن متطلبات ومواصفات طلاب العمل اليوم.

وهذا التفاوت يطرح منذ الآن، مشكلة حادة ومؤلمة. فالفرضية الاولى تنطلق من قدرة الاقتصاد اللبناني على امتصاص الكمية العددية للعاملين الى جانب تحولاتها النوعية. والافتراض الثاني يحل محل الاول إذا عجز الاقتصاد اللبناني عن امتصاص الطاقة العاملة، وزادت الهجرة الى الخارج في شكل يعكس اثاراً سلبية على النمو الداخلي، وفي هذه الحال تصبح التقديرات المعلن عنها ناقصة. لكن يبقى الافتراض الاول جديراً بالمعالجة.

آفاق الاستخدام

إن مستوى النشاط الاقتصادي في لبنان يظهر حالياً ميزتين رئيسيتين :

ـ إنه اكثر اعتدالا عند الرجال بالنسبة الى كثير من البلدان المتخلفة، فهناك ٤٢،٨ في المئة منهم عاملون واملهم في الحياة الفعلية عند الولادة هو ٣٧ سنة.

ـ إنه ضعيف جداً عند النساء بحيث ٩،٥ في المئة منهم يشاركن في النشاطات الاقتصادية للبلاد.

من جهة اخرى، ان تكوين السكان العاملين حسب قطاعات النشاط والمهن يبرز خطين رئيسيين ايضاً :

ـ إن الانتقال من الاقتصاد الزراعي الى اقتصاد الخدمات حصل حديثاً وبسرعة ؛ من دون ان يمر بالصناعة.

ـ إن القطاع الثالثي المسيطر اليوم، سواء بعوامله النشيطة (٥٦ في المئة من العاملين، او بمشاركته في الدخل الوطني القائم (٧١ في المئة) هو قطاع مصاب بالتضخم : فئاته الاكثر دينامية هي المالية والمؤسسات والنقل والمواصلات. ومع ذلك فانها لا تضم إلا عدداً قليلا من العاملين في قطاع الخدمات (١٩ في المئة) في حين ان فئاته الطفيلية تضم الاكثرية.

فما تكون ردود فعل سوق العمل في مواجهة الطلب المكثف الذي سيضغط خلال العقود الثلاثة المقبلة؟

إن القطاع الزراعي لا يستطيع استيعاب سوى قسم محدود من اليد العاملة التي تعيش في الأرياف : ١٧ في المئة فقط من المزارعين يعملون في صورة دائمة. وتراجع نشاطات القطاع الأولي ملحوظة جداً : فقد انخفضت نسبة المزارعين من ٤٠ في المئة عام ١٩٥٩ إلى ١٩ في المئة في ١٩٧٠، وما زالت الزراعة تتابع دفق قسم من فئات الأعمار الفتية التي ولدت في الأرياف، على سوق العمل المديني.

إن تطلعاتنا الاقليمية برهنت أن المجموعة السكانية في بيروت تتطور حتى سنة ٢٠٠٠ بمعدل سنوي يزيد معدل تطور البلاد بمرة ونصف مرة، في حين أن سباق تطور باقي المناطق يتم ببطء أكثر. وبما أن هذه المناطق تشمل مدناً نموها السكاني هو أشد من نمو القرى وأقل من نمو بيروت، فيجب توقع قلة نسبية في سكان المناطق الزراعية.

يبقى إذا قطاعا الصناعة والخدمات حيث يجب أن تتوزع اليد العاملة.

إذا كان الطلب على الاستخدام سيتوجه نحو الخدمات فإن هذا القطاع يجب أن يؤمن عرضاً كافياً لامتصاصها، لكن يبقى السؤال مطروحاً حول مدى فعالية هذا الامتصاص وما إذا كانت تثميراته منتجة أو انما ستؤدي الى تضخم في الخدمات غير المنتجة؟

إن الخدمات المنتجة في صورة غير مباشرة هي موجهة الى الخارج جزئياً ونحو السوق المحلية. ان النشاطات الثالثية المخصصة للخارج (مصارف وشركات تأمين، ترانزيت) لن تؤمن في السنوات المقبلة حجماً للاستخدام مماثلا للذي وفرته في السنوات الأخيرة. فلبنان افاد منذ ٢٠ سنة من الظروف الخاصة المؤاتية للنهضة المالية في بيروت وذلك بسبب الموارد المالية المتأتية من الدول المنتجة للنفط وعن طريق الشركات الناهضة في تلك البلدان. كما ان عدم المساواة في التنمية بدأ يجد له حلا في الوقت الحاضر.

مؤشرات كثيرة أظهرت أن عدداً كبيراً من الدول العربية في الشرق الأوسط يمكنها أن تؤمن مصالحها في صورة أفضل بعيداً عن وساطة الخدمات اللبنانية مثلا انشاء عدد من المصارف في البلدان المنتجة للنفط أو تنمية المرافىء السورية في كل من طرطوس وبانياس واللاذقية.

أما الخدمات المنتجة بصورة غير مباشرة والمخصصة للسوق المحلية فقد وصلت الى مرحلة الاشباع : فوجود ٢٠٠٠ طبيب وعدد مماثل من الممرضات والقابلات القانونيات يعني أن لبنان مجهز جيداً بجسم طبي على رغم أن بعض النقص في التوزيع يشوب هذا التجهيز (٣٩٠ شخصاً لكل طبيب في بيروت و ٣٤٠٠ شخص في البقاع) مما يعني ضرورة متابعة التخصيص المهني الطبي والتمريضي. إن الاستخدامات الجديدة التي يوفرها التعليم تتعلق بنمو معدل التردد الى المدارس في البلاد والتوقعات تنبىء بأن عدد الطلاب يرتفع من ٧١٧،٥٠٠ طالب عام ١٩٧٠ الى مليون و ٦٦٠ الفاً سنة ٢٠٠٠ وذلك في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وان زيادة العدد ٩٥٠ الف طالب تلزمه زيادة ٥٠ الف معلم.

وبما أن الزراعة غير قادرة على ترسيخ طلائع القوى العاملة الفتية في الريف وبما أن القطاع الثالثي مهدد بالاشباع شيئاً فشيئاً فإن البرهان ليس جديداً في الحقيقة، انه مشترك مع بلدان العالم الثالث في شكل ينتج عنه تناقض بين توقعات المستقبل الاقتصادي في المدى القصير وبين القلق البيئوي.

خلاصة

ونظراً الى ما سبق فإن النمو الديموغرافي المرتبط بوضع سوق العمل وبتطوره، يجعل من المستحب انطلاق صناعة قادرة على امتصاص فائض اليد العاملة في قطاعات منتجة. لكن عملية التصنيع تهدد من جهة اخرى الموارد الطبيعية للبلاد وفي امكان هذه العملية أن تؤدي الى استنفاد الموارد السطحية والجوفية وان تساعد على نمو الأذى او بصورة أعم تحدث اضطراباً في التوازن السلفي بين الانسان وبيئته.

ففي لبنان، وعلى رغم أن الصناعة في بداية نشأتها، انفصم التوازن بين الانسان وبيئته : فعملية التمدين التي استقطبتها مدينة بيروت، تحت تأثير اقتصاد الخدمات، نمت على الشاطىء وولدت اذى ما كان يحدثه انشاء صناعات عديدة.

كما إن الاستهلاك المديني (اختفاء المساحات الخضراء واستهلاك الوقود ورمي النفايات في المياه...) يلوث اكثر بكثير مما تلوث الصناعة المراقبة جيداً. فانشاء صناعات خفيفة في مختلف المناطق في شكل يحد من النمو الديموغرافي لمدينة بيروت، يخفف من التلوث ويساهم في توزيع عادل للاقتصاد.

يبقى أن عملية التصنيع تعني استنفاد الموارد الطبيعية، هذه الموارد هي في شكل مواد أولية قابلة للتحويل وتقسم موارد ممكن تجديدها مثل الصناعات الغذائية والموارد التي تستنفد كالاسمنت والموارد المستوردة.

إن مشكلة المحافظة على الموارد الطبيعية، ولو كانت مستوردة، لا تطرح في شكل اقل اهمية، لان التصنيع المحلي يساهم في استنفاد موارد البلاد الأخرى.

لكن هل يعني ان لبنان من دون تصنيع لا يساهم في استنفاد الموارد الطبيعية الأجنبية ما دام النجاح في خدماته يسمح له بمستوى مماثل من الاستهلاك؟ استهلاك مباشر للمنتجات المصنعة والتي بدورها استنفدت حجماً من الموارد الطبيعية مماثلا لما كانت ستستنفده الصناعة المحلية؟

إن ادخال سببية مباشرة وآلية بين تصنيع البلاد واستنفاد الموارد غير المتجددة يصبح ذا معنى معاكس لأن الاستنفاد بكلام آخر يتعلق بحجم الاستهلاك. وسواء نتجت الموارد المالية، التي فرضها مستوى معين للاستهلاك، من اقتصاد الخدمات أو من اقتصاد الصناعة فإن ذلك لا علاقة له بالخطر الناتج عن استعمال المواد غير القابلة للتجديد ومنذ الآن تجب مواجهة هذا الخطر على مستوى وطني.

لكن الاختيار بين نمو صناعي وآخر غير صناعي له الافضلية لأنه يواجه مجتمعاً ذا استهلاك مرتفع بمجتمع ذي نمو معدوم للاستهلاك.

هكذا عند الأصل

حول القيود المفروضة على تأسيس الشركات

الغاء دور الحكومة في قيام الشركات المساهمة

بقلم المحامي الدكتور انطوان عبود

في تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٨ صدر المرسوم الرقم ٦٨٤١ الذي نشر في ملحق خاص للعدد ١٠٥ من الجريدة الرسمية في تاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١.

وهذا المرسوم وضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم الرقم ٥٨٦٩ تاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ الرامي الى تحديد مهمات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط وملاكاتهما.

وقد تضمن المرسوم السالف الذكر نصين مهمين لا بد من التوقف عندهما نظرا الى ما لهما من تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية والصناعية في البلاد. وسنتناول النص الاول في تفصيل لم نقصد من ورائه، على أي حال، شمول الموضوع من كل جوانبه.

اولا: نصت الفقرة «و» من المادة الاولى من المرسوم الرقم ٦٨٤١ على ان وزارة الاقتصاد والتجارة تعنى بشؤون الاقتصاد والتجارة ولا سيما – «الترخيص بتأسيس الشركات المساهمة وهيئات الضمان ومراقبتها وفاقا لاحكام القوانين النافذة».

وهذا النص يعني في نظرنا ان المشترع اللبناني قد أخذ أخيرا بما كان ينادي به فريق من رجال القانون والاقتصاد وهو اعطاء وزارة الاقتصاد والتجارة حق منح الترخيص بتأسيس الشركات المساهمة بدلا من حصر هذا الحق في مجلس الوزراء.

وما يحدونا على القول أنه من الان فصاعدا يكون لوزارة الاقتصاد والتجارة وحدها حق اعطاء الترخيص هو:

١ – صراحة نص الفقرة السابقة الاشارة اليها. فلو شاء المشترع الاكتفاء باعطاء الوزارة الدور الذي كانت تلعبه في السابق لاستعمل لفظا مغايرا كلفظ الفقرة «ز» اللاحقة والتي تقول «تقديم الاقتراحات المتعلقة...»

٢ – ان المادة ١٣ من المرسوم ٢٨٩٦ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ العائد الى تنظيم وزارة الاقتصاد الوطني كانت تنص على أنه:

«تتولى مصلحة التجارة شؤون التجارة الداخلية والخارجية، فتهتم بالتشريع التجاري والاتفاقات الدولية والتجارية، وتؤمن تطبيق نظم الاستيراد والتصدير واستيفاء الرسوم، وتنفيذ القوانين المتعلقة بالشركات التجارية، وبالسجل التجاري، وتشرف على تأسيس الشركات المساهمة، وأمور شركات الضمان، وجميع رؤوس الاموال والتوفير، وتمارس الرقابة عليها...» فاذا ما قارنا بين هذا النص ونص الفقرة التي نحن في صددها لظهر في وضوح أن المشترع أراد اعطاء صلاحية منح الترخيص لوزارة الاقتصاد والتجارة.

٣ – ان المادة الثانية من المرسوم الرقم ٩٨١٢ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤ المتعلق بتنظيم هيئات الضمان قد نصت على أن يمنح الترخيص بممارسة عمليات الضمان بقرار من وزير الاقتصاد الوطني وهذا النص يدل في وضوح تام على ان المشترع أراد بموجب المرسوم ٦٨٤١ معاملة الشركات المساهمة كهيئات الضمان من حيث الجهة الصالحة اعطاء الترخيص.

ولما كانت المادة ٣٨ من المرسوم ٦٨٤١ قد نصت على أن « تلغى... سائر النصوص والاحكام المخالفة لهذا القانون أو التي لا تتفق مع مضمونه»، لذلك يمكن القول أن المادة ٨٠ من قانون التجارة وهي التي تنص على أن «لا تؤلف شركة مغفلة الا برخصة من الحكومة وبعد موافقتها على الصك المتضمن نظام الشركة، تمنح الرخصة والموافقة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء»، أصبحت ملغاة وكذا الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠١ من قانون التجارة المتعلقة بمصادقة الحكومة على تعديل نظام الشركة المساهمة وفقا لاحكام المادة ٨٠ والقسم من المادة ١٣ من المرسوم الرقم ٢٨٩٦ الذي أوردناه في ما سبق الذي يخالف نص الفقرة موضوع تعليقنا.

ونرى أن المشترع قد خطا خطوة موفقة بهذا التعديل، فمما لا شك فيه ان كثرة القيود على انشاء الشركات المساهمة يخفف من انشائها مع أن لهذه الشركات مزايا عدة منها أنها:

١ – أفضل وسيلة قانونية لاشتراك رأس المال الوطني والاجنبي في المشاريع التجارية والصناعية ولا سيما تلك التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتقنية خاصة.

٢ – تسمح باشتراك أكبر عدد ممكن من المساهمين في رأس المال وبهذا تفتح المجال أمام الناس للادخار واستثمار مدخراتهم.

٣ – كنتيجة للادخار تقل نسبة التضخم المالي ويشترك المواطنون في دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام باشتراكهم في تأسيس وحدات انتاجية جديدة يكون لها بدورها منافع عدة على الاقتصاد الوطني.

مطلوب تخفيف القيود

واذا كان للشركات المساهمة هذا الدور المهم في الحياة الاقتصادية والمالية والصناعية في البلاد فاننا نرى تشجيع قيامها وزيادة التخفيف من القيود التي ترافق انشاءها وتلك التي تفرض عليها في أثناء حياتها. ومن تلك القيود التي نقترح تخفيفها:

١ – السماح بانشاء الشركات المساهمة كما تنشأ الشركات التجارية الاخرى، أي بتسجيلها في السجل التجاري.

ولا يحتج على هذا الرأي بأن القصد من وراء الحصول على الترخيص هو مراقبة الانشاء صونا للاقتصاد الوطني ذلك:

أ – ان كل مشتغل في حقل الشركات المساهمة في لبنان يعلم تماما ان الجهات المختصة حاليا بالسماح بانشاء الشركات المساهمة لا تقوم الا بمراجعة النظام الاساسي للشركة المنوي انشاؤها وأصبحت أنظمة الشركات تقريبا متماثلة مما يجعل دور تلك الجهات المسؤولة ضئيلة جدا. فضلا عن انه اذا تضمن نظام الشركة نصا غير قانوني على رغم موافقة هذه الجهات عليه، فهذا لا يؤدي قط الى تصحيح العيب أو المخالفة، وقد أجمع الفقه والاجتهاد على ذلك.

ب – أنه من الافضل، اذا صح انه تجب مراقبة هذا النوع من الشركات، أن تتم المراقبة في أثناء حياة الشركة، ولدينا من النصوص ما يعطي وزارة الاقتصاد والتجارة هذا الحق.

ج – ان الشركات المحدودة المسؤولية يمكن أن تؤسس برأس مال كبير جدا ويكون لها من جراء ذلك تأثير كبير أيضا على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك ليس ما يحد من انشائها فلم التفرقة؟ قد يقال بعدما دحضنا حجة حماية الاقتصاد الوطني انه تجب حماية صغار المساهمين، اذ ان عدد الشركاء في الشركة المحدودة المسؤولية لا يمكن أن يتجاوز العشرين. وجوابنا عن ذلك ان مراقبة عمليات الشركة المساهمة كفيل بالحماية، بالاضافة الى ما سنورده في شأن مراقبة الحسابات من قبل صغار المساهمين وفي حالات الاكتتاب العام.

د – ان الشركات المساهمة المؤسسة في الخارج معترف بها في لبنان ويمكن أن تقوم في وجه عام بكل الاعمال التجارية التي تقوم بها الشركات المساهمة اللبنانية، وكل ذلك بغض النظر عن شروط تأسيسها في الخارج وعن مدى المراقبة التي تقوم بها الدولة التي أسست فيها، فلم التفرقة؟.

هـ – ان سيئات نظام المراقبة هذا، تفوق حسناته خصوصاً في هذا الوقت حيث يجب أن نوفر وسائل الاستثمار لرأس المال الوطني والاجنبي. وكلما وفرناها للاخير ابتعد عن الاستثمار في العقارات التي تعتبر حتى الان في نظر الكثيرين من أفضل الاستثمارات في لبنان. ففكرة حماية الاقتصاد الوطني من العبث به من قبل رأس المال الاجنبي عن طريق التشدد في انشاء الشركات المساهمة أصبحت في الحقيقة وفي الواقع غير واردة وغير مطبقة وقد رأينا أن هذه الحماية ان توجب تطبيقها فالأجدى أن تتم في أثناء حياة الشركة. وان فكرة الحماية لا تصمد امام امكان انتقال الاسهم بعد تأسيس الشركة الى أيد أجنبية أو أمام الوسائل القانونية التي يمكن اللجوء اليها لتمثيل رأس المال الاجنبي عن طريق اللبنانيين في الشركات المساهمة.

نظام الازدواجية

٢ – ان القيد الثاني الذي نقترح تخفيفه والذي يرافق حياة الشركة، هو ما يتطلبه القانون من ضرورة تعيين مفوض مراقبة اضافي (المادة ١٧٣ من قانون التجارة) وذلك لان:

أ – هذا التعيين لا فائدة له في الواقع، فاذا كان القصد منه حماية صغار المساهمين فالأجدى أن يعطى هؤلاء حق تعيين مفوض مراقبة من قبلهم تتحمل الشركة أتعابه ويكون هذا التعيين لمراقبة عملية معينة أو لوقت معين أو سنويا.

ب – ان المشترع قد رجع كليا عن نظام مفوضي المراقبة في الشركات المحدودة المسؤولية في بعض الحالات وفي الحالات الاخرى حيث الزم وجود مثل هؤلاء المفوضين لم يتطلب الازدواجية.

ج – هذا التعيين يؤدي الى مضاعفة المصاريف الخاصة بتدقيق الحسابات من دون جدوى للشركة وكل من مارس العمل في الشركات المساهمة يعلم أن هذه الازدواجية لم تنفع قط ان لم نقل انها أضرت في بعض الحالات.

د – ان المشترع قد ألغى نظام مفوض المراقبة الاضافي بالنسبة الى المصارف، فلم لا تلغيه بالنسبة الى الشركات المساهمة.

قد يقال ان مصرف لبنان يباشر الرقابة على المصارف مما يغني عن وجود مفوضي المراقبة الاضافيين في المصارف. وعلى رغم عدم صحة هذه الحجة في نظرنا اذ ان النظامين لا يقوم أحدهما مقام الاخر الا ان جوابنا عن ذلك يكون أن وزارة الاقتصاد والتجارة لها من الصلاحيات ما يكفي لاجراء المراقبة على الشركات المساهمة فلتباشرها.

هـ – اذا رجعنا عن نظام الازدواجية أصبح كل مفوضي المراقبة في الاهمية ذاتها في نظر الشركة وشجع ذلك مؤسسات تدقيق الحسابات على القيد في جدول الخبراء مما سيؤدي الى رفع مستوى جدول الخبراء ولأمكن وقتئذ أن يتطلب القانون في بعض الحالات، كحالات الشركات التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام، أن يكون مفوض المراقبة من المقيدين في جدول الخبراء، وهذا هو الوضع الجاري حاليا في فرنسا.

فلنسرع

ان هذا بعض ما نرى ادخاله من تعديل على قانون التجارة في هذا المضمار خصوصاً ان وجود الشركات المحدودة المسؤولية قد ساعد، كما سبق، على الابتعاد عن تأسيس الشركات المساهمة على رغم ما لهذه من حسنات وما وجهت الى الاولى من انتقادات.

ثانيا: أما النص الثاني الذي تضمنه المرسوم موضوع هذا البحث فيتعلق بالشطر الاول من المادة ٣٨ من المرسوم اذ جاء فيه «يلغى المرسوم الاشتراعي الرقم ٣٠ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥...» فاذا رجعنا الى هذا المرسوم لوجدنا انه يتعلق بتنظيم الصناعة وحمايتها كتأسيس المصانع واستيراد الآلات الصناعية واعطاء الحماية الجمركية الخ... والغاء هذا المرسوم يثير الدهشة حقا خصوصاً اننا نريد تشجيع الصناعة وتنظيمها، والراجح أن يكون هذا الالغاء قد تم سهوا.

لذلك يتوجب استصدار قانون معجل يرمي الى تعديل المادة ٣٨ من المرسوم الذي نحن في صدده بحيث يحذف الشطر الاول منها ويعاد بالتالي العمل بالمرسوم الرقم ٣٠.

وأخيرا لا بد أن نشير ونحن في صدد هذا الموضوع الى أن علينا أن نعد العدة ونستصدر القوانين اللازمة لتكون للبنان المنزلة التي نريدها له كسوق مالية ونقدية من جهة، ولتنمية الصناعة فيه من جهة أخرى. وكل ذلك يتطلب في ما يتطلب أن نسرع، اذ ان الوقت قد يدهمنا، ونقر ما سمي قانون المنطقة الحرة المصرفية (الذي يتضمن اعفاء ودائع غير المقيمين من ضريبة الدخل) ونوجد سوق ذهب وسوق أوراق مالية في بورصة بيروت ونسن تشريعاً يوجد ما يعرف بشركات «الهولدنغ» ونوضح بما لا يدع مجالا لاي تفسير مغاير أن الارباح التي تحققها في الخارج الشركات العاملة في لبنان لا تخضع للضريبة فيه ونوجد مناطق حرة اضافية (كالمشروع الذي كان قد نادى به المرحوم الشيخ موريس الجميل بالنسبة الى الجنوب) ونعد اليد العاملة المتخصصة.

وكل ما سبق يتطلب أن نتكاتف ونسارع الى انجاز هذه الامور لما فيه خير جميع المواطنين والمنطقة العربية بأسرها بدلا من أن نهتم بأمور أقل ما يقال فيها انها تضيع علينا وقتا ثمينا.

مليون ليرة في الحبر والورق والزنكوغراف

ماكيت المبنى الجديد.

اواخر آذار من السنة المقبلة يبدأ العمل في أول شركة للطباعة في لبنان تحصر كل أعمالها في مبنى واحد، هي شركة تكنوبرس الحديثة، التي تأسست في ٢ شباط الماضي برأس مال مقداره مليون ليرة. وهي إضافة الى أعمال الطباعة والزنكوغراف والتجليد، ستتعاطى تجارة الورق والكرتون والحبر وافلام الطباعة والزنك وآلات الطباعة استيراداً وتصديرا.

وقد اختارت الشركة لتشييد مبناها قطعة ارض قرب الكورنيش الدائري في منطقة قصر العدل، ونالت قرضا لهذا الغرض من المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي قيمته مليون ومئة ألف ليرة ستسدده اقساطاً مدى ٨ سنوات. أما التجهيزات من آلات ومعدات فستتولى الشركة تمويلها.

ويقول السيد كريكورحمامجيان رئيس مجلس ادارة الشركة في حديثه عن مميزات المشروع، ان الانتاج سيرتفع بنسبة كبيرة بفضل حصر كل الأعمال في مبنى واحد «ونحن منذ بدأنا نفكر في مشروعنا لم نبخل بأية امكانات مادية كانت أم تقنية، ليس من أجل رفع مستوى الانتاج الى أفضل درجات الجودة فحسب، بل أيضاً في سبيل توفير اجواء عمل مؤاتية تؤمن للعمال كل أسباب الراحة مادياً ونفسيا بحيث يصبح العمل بالنسبة اليهم عطاء وفناً يفرحهم انجازه وليس فرضاً يقومون به مكرهين».

توزيع الخدمات

من أجل توفير ذلك، وزعت الخدمات في شكل منظم فخصصت زاوية المبنى المحاذية للطريق بالمداخل والمصاعد والسلالم، واعتمدت العملية الطباعية المتكاملة اساساً للعمل في ما بقي من أقسام المبنى كالآتي:

– الطبقة السفلى الأولى لطباعة الأوفست.

– الطبقتان الارضية والاولى للتجليد.

– الطبقة الثانية للتصوير وتحضير الافلام والبلاكات.

– الطبقة الثالثة للصف والحفر.

وهذا التوزيع سيسهل على التقنيين مراقبة سير العمل في دقة ومن دون إضاعة وقت. خصوصاً ان حركة العمال والمواد الاولية فصلت عن حركة الزبائن والزوار بتخصيص مصاعد مستقلة لكل من الحركتين، إضافة الى رافعات تنقل الآلات عبر فتحات كبيرة الى الطبقات مباشرة ومن دون استعمال السلالم أو المصاعد.

هذا بالنسبة الى أقسام العمل في فروعه المختلفة. أما الادارة في كل فروعها، فستشغل قسماً من الطبقة الرابعة سيزود بأجهزة لاقطة تتصل بكل فرع من فروع الانتاج مما يسهل مراقبة سير العمل وانضباطية العمال، كما سيزود مكتبا المدير العام ومدير الانتاج بأجهزة تلفزيونية من أحدث صنع. اما القسم الآخر من الطبقة فسيشغله مطعم وسناك بار لعمال المؤسسة وزوارها حيث تقدم وجبات الطعام للعمال بسعر كلفتها ويمكن المطعم ان يتحول الى صالة لعرض الأشرطة السينمائية أو الى قاعة للمحاضرات تنظم فيها دورات تدريبية وتثقيفية للعمال حول أحدث ما وصل اليه فن الطباعة والغرافيك.

وقد روعيت في هندسة المبنى الناحية الجمالية في الداخل وفي الخارج إضافة الى الناحية الصحية التي تشمل التمديدات على انواعها بما فيها مكيفات الهواء بتجهيزاتها الظاهرة والمرقمة بطريقة تسهل اصلاح أي عطل يطرأ في سرعة ومن دون أن يتضرر الانتاج. وسيزود المبنى بجهاز كامل لمكافحة الحريق.

زيادة الانتاج

وبالنسبة الى الانتاج، يقول السيد نجيب الكك المدير العام المساعد: «ان حصر الأعمال في مبنى واحد سيزيد الانتاج فوراً بنسبة ٨٥ في المئة وبنسبة ١٨٠٪ حين تبدأ الآلات الجديدة العمل مدة ٦ ساعات في اليوم، خصوصاً ان عدد العمال سيزيد من ٦٠ الى نحو ١٠٠ عامل. كما سيزيد عدد المطابع من ٤ الى ٦ بحيث يمكن ان يزيد الانتاج بنسبة ٢٥٠ في المئة اذا شغلت المطبعتان الجديدتان مدة ١٢ ساعة في اليوم وبنسبة ٣٤٠ في المئة اذا شغلتا ١٢ ساعة. وسيصير تركيب المطابع والآلات باشراف مهندسين من المانيا الشرقية».

والمعروف ان شركة تكنوبرس تعمل في لبنان منذ نحو ٣٠ سنة وهي ستكون الاحدث بعد ما تنتقل الى مبناها الجديد.

يتألف مجلس ادارة «شركة تكنوبرس الحديثة» من السادة: كريكور حمامجيان رئيساً ومديراً عاماً، نجيب الكك مديراً عاماً مساعداً، سيمون كستانيان مديراً للانتاج.

من الجريدة الرسمية

٨ شركات تربح ٤ ملايين و٦٩٧ ألف ليرة

في عددي الجريدة الرسمية ٣٣ و ٣٤ الصادرين في ٢٥ و ٢٩ نيسان ١٩٧٤، نشرت موازنات عشر شركات مساهمة لبنانية للعام ١٩٧٣، يمكن من مراجعتها استخراج النتائج الآتية:

● ثمان منها رابحة واثنتان خاسرتان.

● المجموع العام لرساميلها: ٣٣ مليوناً و ٢٥٠ الف ليرة.

● مجموع رأس المال في الشركات الثماني الرابحة: ٣١ مليوناً و ٩٥٠ ألف ليرة.

● مجموع ربحها العام: ٤ ملايين و ٦٩٧ الفاً و ٢٦٨ ليرة و ٢٤ قرشاً.

● معدل الربح الوسطي: ٥٨٧ الفاً و١٥٨ ليرة و٥٣ قرشاً.

● مجموع رأس المال في الشركتين الخاسرتين: مليون و ٣٠٠ ألف ليرة.

● مجموع الخسارة العام: ٢٥٤ ألفاً و ٧٢٠ ليرة و٤٣ قرشاً.

● معدل الخسارة الوسطي: ١٢٧ ألفاً و ٣٦٠ ليرة و٢١ قرشاً.

والشركات العشر هي:

● شركة نقل القوى الكهربائية.

رأس مالها: مليونان ونصف المليون، ربحها: ٥٩ الفاً و ٦٩٧ ليرة و٣ قروش، رئيس مجلس ادارتها: هنري كتانه.

● البنك اللبناني للمغتربين.

– رأس ماله: ٢ ملايين، ربحه المدوّر: ٩٨الفاً و٨٠٥ ليرات و٥٨ قرشاً، رئيس مجلس ادارته مديره العام: توما حاجي توما.

● شركة تحويل الورق ومشتقاته.

– رأس مالها: مليونان، ربحها: ١٣١ الفاً و٢٥ ليرة و٦٣ قرشاً، رئيس مجلس ادارتها: جوزف شويري.

● غـاز الشرق.

رأس مالها: نصف مليون، ربحها: ٣٢ الفا و ٧٢ ليرة و٦٦ قرشاً، رئيس مجلس ادارتها: كبريال جبر.

● شركة كازينو لبنان.

– رأس مالها: ١٨ مليوناً، ربحها: ٤ ملايين و٦٦ الفاً و٧٨٩ ليرة رئيس مجلس ادارتها: وجيه سعاده.

● شركة التوزيعات والتوكيلات.

رأس مالها: ٧٥٠ ألفاً، ربحها: ٥٦ الفا و٤٩٥ ليرة و١٦ قرشاً، رئيس مجلس ادارتها: الكسندر فرنش.

● نيجبر.

رأس مالها: مليون، خسارتها: ٥ ملايين و٢٧٨ ليرة و٨٨ قرشاً، رئيس مجلس ادارتها: كبريال جبر.

● الشركة العامة للسياحة.

رأس مالها: ٣٠٠ الف، خسارتها: ٢٤٩ الفاً و٤٤١ ليرة و٥٤ قرشاً، رئيس مجلس ادارتها: ميشال توما.

تعاونيات جديدة

● القرار الرقم ٢/٤ الصادر عن وزارة الاسكان والتعاونيات في تاريخ ٨ نيسان ١٩٧٤، رخص بتأسيس جمعية تعاونية استهلاكية في كفررمان تدعى «الجمعية التعاونية الاستهلاكية في كفررمان».

– مدتها: ٩٩ سنة.

– رأس مالها: ٢ الاف ليرة لبنانية.

– غرضها: تحسين اوضاع اعضائها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بأن توفر لهم ولعائلاتهم مختلف الحاجات والسلع وكل المواد الاستهلاكية التي يحتاجون اليها. ويحق للتعاونية ان تشتري وتختزن وتعد وتصنع كل ما هو لازم لتأ[...] حاجات اعضائها، وفي وجه ع[...] القيام لحساب الاعضاء ب[...] العمليات التي من شأنها ان تح[...] الهدف الاجتماعي.

(الجريدة الرسمية الرقم [...] تاريخ ١٩٧٤/٥/٢).

● القرار الرقم ٢/٥ الصادر [...] وزارة الاسكان والتعاونيات [...] تاريخ ٨ نيسان ١٩٧٤، رخ[...] بتأسيس تعاونية استهلاكية [...] صور تدعى «الجمعية التعاو[...] الاستهلاكية لنقابات العم[...] والمستخدمين في صور».

– مدتها: ٩٩ سنة.

– رأس مالها: ٤٢٠ [...] لبنانية.

– غرضها: توفر لاعضا[...] وعائلاتهم مختلف الحاجات وال[...] وكل المواد الاستهلاكية التي يح[...]ون اليها. ويحق للتعاونية ان تشتري وتخزن وتعد وتصنع كل هو لازم لتأمين حاجات اعضا[...] وفي وجه عام القيام لحس[...] الاعضاء بكل العمليات التي [...] شأنها ان تحقق الهدف الاجتماعي.

(الجريدة الرسمية الرقم [...] تاريخ ١٩٧٤/٥/٦).

مجلس ادارة مصلحة الابحاث العلمية الزراعية

● المرسوم الرقم ٧٦٤١ تا[...] ٢٤ نيسان ١٩٧٤: عيّن لمدة ث[...] سنوات مجلس ادارة مص[...] الابحاث العلمية الزراعية على ال[...] الآتي:

– خليل ابرهيم حيدر رئيسا.
– جبرائيل اده نائبا للرئيس.
– عبد المنعم تلحوق.
– جوزف شامي.
– رشيد ادريس.
– نبيه نحاس.
– جان جريصاتي، اعضاء.

مفكرة المساهم

٢٧ أيار

● شركة الفنادق الكب[...] للشرق.
– الساعة ١٢ ظهراً، م[...] الشركة: فندق السان جور[...] بيروت.

● شركة عقارات اندلو[...] المحدودة.
– الساعة ٤:٣٠ بعد الظ[...] مبنى الشركة، شارع غورو، الجميزة، بيروت.

٢٨ أيار

● شركة باتا.
– الساعة ١١، مركز الش[...] مركز صباغ، شارع الحم[...] بيروت.

● شركة ترافا..
– الساعة ١٢ ظهراً، الشركة: مبنى القدسي، [...] فوش، بيروت.

٢٩ أيار

● شركة السوق الش[...] الكبير.
– الساعة ١١، مركز ال[...] الرئيسي، سوق السجاد، الم[...] الحرة، مرفأ بيروت، بيروت.

● شركة الانشاء والتد[...] العقاري.
– الساعة ٥ بعد الظهر، [...] الشركة، ستاركو، بيروت.

٣٠ أيار

● البنك اللبناني الفرنسي
– الساعة ١٢، مركز ال[...] الرئيسي، شارع رياض الص[...] بيروت.

● شركة الصلح العقارية.
– الساعة الاولى بعد ال[...] مركز الشركة، شارع [...] الصلح، بيروت.

٣١ أيار

● شركة الاعمار والت[...] (دايترا).
– الساعة ٦ بعد الظهر، الشركة، مبنى لاريان، كور[...] المزرعة، بيروت.

اعداد: هاني المه[...]

ماذا يعني التغيير التطوري في فرنسا؟

سياسة ديستان الجديدة تظهر خلال الصيف

اخيراً اختارت فرنسا التغيير التطوري بايصالها فاليري جيسكار ديستان الى الايليزه. والنسبة الضئيلة التي فاز بها الرئيس الفرنسي الجديد في وجه منافسه فرنسوا ميتران، الاشتراكي حليف الشيوعيين، تظهر الى اي مدى يطمح الفرنسيون الى تحقيق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها برامج عمل الحملة الانتخابية الرئاسية وان اكدت رغبة المواطن الفرنسي في ان تأتي هذه التغيرات الجذرية في اطار تقليدي محافظ على المؤسسات الاقتصادية التي بنتها فرنسا وطورتها خلال الثلاثين سنة الاخيرة. وهذه النسبة الضئيلة التي لم تجاوز واحداً في المئة ستبقى هاجس الجمهورية الجديدة التقليدية – اذا صح التعبير – لتعمل على تحقيق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تلافياً لتحول في الرأي العام الفرنسي يضع فرنسا في مطلع الثمانينات في الجهة المقابلة اقتصادياً اي في اقتصاد اليسار.

هذا على الصعيد الفرنسي الداخلي (راجع النهار الانمائي في تاريخ ... ايار ١٩٧٤). وسيكون لاختيار جيسكار ديستان رئيساً لفرنسا انعكاسات على صعيد تطوير الأسرة الاقتصادية الاوروبية وعلى صعيد تطوير العلاقات الاوروبية – الأميركية. فما هي ابرز هذه الانعكاسات؟

يتزامن وصول الرئيس الفرنسي الجديد الى الايليزه مع تغيير في القيادة السياسية في المانيا الغربية في وقت تعيش الأسرة الاقتصادية الاوروبية صعوبات تهدد استقرار وحدتها ومصير هذه الوحدة وتمر العلاقات الاوروبية – الأميركية في ادق ظروفها.

في الميدان الأوروبي

تمر اوروبا بصعوبات تهدد استقرار السوق الاوروبية المشتركة. فالاختلاف في وجهات النظر حول تطبيق السياسة المالية للسوق الزراعية والاجراءات المنفردة التي اقدمت عليها حديثاً كل من ايطاليا والدانمارك في هذا الاطار تضع (اوروبا الخضراء) في وضع متأرجح. كما ان توسيع الأسرة الاقتصادية الأوروبية بدخول بريطانيا والدانمارك وايرلندا طرح امام الأسرة الاقتصادية الاوروبية مشكلات من نوع جديد وترتدي هذه الصعوبات اهمية خاصة في الوقت الحاضر اذ انها تأتي في وقت تحمل اوروبا وتخطط لتحقيق وحدتها الاقتصادية والنقدية التي حددت سنة ١٩٨٠ موعداً لتحقيقها:

وبالنسبة الى الرئيس الفرنسي الجديد تعتبر اوروبا الاولوية الاساسية خصوصاً انه عايش خلال تمرسه بالجهات الوزارية المختلفة في عهدي الجنرال ديغول والرئيس بومبيدو مختلف المشكلات الاقتصادية والنقدية التي تعرضت لها اوروبا وساهم في المفاوضات مع بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية لوضع الحلول لهذه المشكلات. اضافة الى ان الاشهر الاولى من ولاية الرئيس الفرنسي الجديد ستوافق الفترة التي سترئس فيها فرنسا مجلس الاسرة، بين اول تموز المقبل ونهاية السنة الحالية. وفي تصريح له لراديو وتلفزيون لوكسمبورج خلال حملته الانتخابية اعلن جيسكار ديستان ان مفهومه لأوروبا هو «المفهوم نفسه الذي استندت اليه السياسة الفرنسية خلال السنوات الاخيرة واضاف ان على فرنسا خلال ترؤسها مجلس الأسرة خلال النصف الثاني من سنة ١٩٧٤، ان تضع الخطة والبرنامج الزمني اللذين سيسمحان لأوروبا بتحقيق وحدتها مع حلول سنة ١٩٨٠».

هذه النظرة الى مستقبل اوروبا، الذي اعلن الرئيس الفرنسي الجديد تصميمه على العمل لتحقيق اهدافه، ستضعه امام موجبات تحقيق برامجه الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في اطار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للاسرة الاقتصادية الاوروبية. وهي نظرة يتلاقى حولها الرئيس الفرنسي الجديد مع المستشار الالماني الجديد مما سيعطي زخماً جديداً لتطوير الاسرة الاقتصادية الاوروبية نحو تحقيق وحدتها الاقتصادية والنقدية. ويبدو ان الموقف البريطاني من تطوير الاسرة الاقتصادية الاوروبية، على رغم المتناقضات والتباين في بعض وجهات النظر، يتلاقى مع وجهات نظر ومفهوم الرئيسين الحديدين الالماني والفرنسي.

في ميدان العلاقات الاوروبية الاميركية

مرت العلاقات الاوروبية الاميركية، خلال السنوات الاخيرة وما تزال في مرحلة دقيقة نتيجة الاوضاع الاقتصادية والنقدية والنفطية التي تميزت خلال هذه الفترة بعدم الثبات. وتتعارض وجهات النظر الاوروبية والاميركية في عدد من الميادين، اهمها العلاقات التجارية الدولية واعادة النظر في نظام النقد الدولي والتنسيق بين البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط وقد اعلنت الولايات المتحدة مرارا مواقف اقتصادية منفردة كاعلان تعليق قابلية الدولار للتحويل الى ذهب ومواقف مماثلة سياسية كالحلول المرتقبة لازمة الشرق الاوسط من دون ان تتشاور مع حليفاتها الاوروبيات مما دفع بالبلدان الاوروبية الى اتخاذ مواقف مماثلة في كثير من الاحيان. ولعل ما زاد في توتر العلاقات الاوروبية الاميركية اتجاه اوروبا المتزايد نحو تحقيق وحدتها الاقتصادية والنقدية في وقت اتجهت الولايات المتحدة نحو تخفيف حدة التوتر القائمة مع الاتحاد السوفياتي وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية به.

ان وصول جيسكار ديستان الى رئاسة فرنسا والتغيير في القيادة السياسية الالمانية سيضعان العلاقات الاوروبية الاميركية مجدداً في زاوية جديدة بسبب تعاطف المسؤولين الجدد في كل من فرنسا والمانيا الغربية مع الاتجاه الاطلسي. وعلى رغم ان الرئيس الفرنسي الجديد مصمم على وحدة اوروبا وتحقيق حد ادنى لاستقلاليتها عن التبعية الاميركية في ميدان سياسات الاقتصاد والدفاع الا انه يعتبر ان على اوروبا والولايات المتحدة ان تنسقا سياساتهما للحيلولة دون قيام مناطق اصطدام في العلاقات الاوروبية الاميركية. كما يعتبر ان هذا التنسيق يجب ان يتم على اساس كونه بين فريقين متساويين في الحقوق والواجبات على اساس ان اوروبا الموحدة ستكون قوة جديدة في العالم عليها ان تعمل مع الولايات المتحدة في سبيل ايجاد الحلول السليمة للمشكلات الدولية اقتصادية كانت ام سياسية.

وستظهر نتائج السياسة الجديدة التي ينوي اتباعها الرئيس الفرنسي الجديد مع المفاوضات التي يتوقع ان تبدأ خلال الصيف المقبل حول العلاقات التجارية الدولية وحول اعادة النظر في نظام النقد الدولي.

فؤاد الأنسي



ديستان (سيغما).

بينما اميركا تسعى الى "الاستقلال" اوروبا تحاول التكيف مع الاوضاع النفطية الجديدة

تحاول اوروبا الغربية استباق الزمن، في اعقاب الازمة الطاحنة التي ساهمت في اشعالها التطورات النفطية التي هزت العالم، بعد تشرين الاول الماضي. وهذه الدول التي اعتادت، خلال عشرات السنين، ان تؤمن حاجاتها النفطية باسعار مخفوضة نسبياً، بواسطة شركات كارتيل النفط الغربي، واجهت وتواجه صعوبات ضخمة للتكيف مع الاوضاع الجديدة التي سادت سوق النفط في الاشهر الاخيرة.

ومن الدروس الاولى التي استخلصتها دول اوروبا الغربية من هذه التجربة المريرة، ضرورة تكثيف عمليات البحث عن النفط الخام داخل القارة الاوروبية ذاتها، اضافة اقامة علاقات ثابتة ومستقرة مع الدول المنتجة للنفط. وعلى رغم ان تنفيذ مثل هذه العمليات يستلزم مدة طويلة، الا ان بعض البوادر يؤكد ان النية متجهة الى مضاعفة احتياط النفط المثبت في دول اوروبا الغربية.

وقد ارتفع حجم الاحتياط النفطي المثبت في الدول المعنية من مليار ومئة مليون طن من النفط الخام في ١٩٧٢ الى مليارين ومئة مليون طن في ١٩٧٣، والجزء الاكبر منه اكتشف في بحر الشمال. وفي مجال تأمين المصادر الذاتية للطاقة، ارتفع كذلك احتياط الغاز الطبيعي الى خمسة آلاف واربعمئة مليار متر مكعب. ومعنى ذلك، ان مجموع الاحتياط الاوروبي الغربي من النفط الخام والغاز يوازي سبعة آلاف وخمسمئة مليون طن معادل للنفط.

والى جانب هذه الخطوات التي تتخذها الدول الاوروبية الغربية للحد من اعتمادها على نفط دول (الاوبيك)، تبذل الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، جهوداً مماثلة للجم نسبة مستورداتها من النفط الخام والمشتقات النفطية. وقد اعلن مسؤولون في وزارة الداخلية الاميركية، ان الحكومة الاميركية تنوي انفاق ٥١٤٠٣ مليون دولار سنة ١٩٧٤ – ١٩٧٥، في اطار سياستها الرامية الى تحقيق الاستقلال النفطي. وتندرج هذه النفقات في سياق خطة خمسية ستنفق خلالها الحكومة الاميركية مبلغاً يراوح بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار، لتخفيف درجة الارتباط بالنفط المستورد.

وتتمركز نسبة كبيرة من هذه النفقات في صناعة الفحم، التي تعتبر من مصادر الطاقة الاكثر توافراً في الولايات المتحدة، اذ تقدر كميات الفحم المهيأة للاستثمار الاقتصادي بنحو مئتي مليار طن. وتشير ارقام الخطة الاميركية الى ان ٧٢ في المئة من النفقات ستخصص، سنة ١٩٧٤ – ١٩٧٥، لقطاع الفحم.

وتهدف الابحاث، التي سيتم وضعها في هذا المجال، الى استخراج مواد ملتهبة من الفحم تحل مكان النفط والغاز، وتستخدم في انتاج الطاقة الحرارية وفي التدفئة الصناعية، على حد سواء.

اما النفط والغاز، فسيقتصر استخدامهما في مجال تأمين بعض المحروقات الخاصة والمواد الاولية اللازمة للصناعات الكيميائية والبيتروكيمائية. ويفكر المسؤولون الاميركيون في تحويل الفحم الى نفط تحليلي، بطرق فنية مستحدثة.

وسيتم بناء مصنع نموذجي، لهذا الغرض، بطاقة تحويلية تبلغ ثمانية اطنان من الفحم في اليوم، وبكلفة تبلغ خمسة عشر مليون دولار. وهذا المصنع ينتج يومياً اربعة وعشرين برميلا من النفط التحليلي. ولكن، على رغم الآمال المعقودة على مثل هذه المشاريع، من غير المتوقع ان تنجح الولايات المتحدة في تحقيق استقلالها النفطي الكامل، في مستقبل قريب.

ك.

الدكتور عبد المنعم القيسوني لـ"السياسة" الكويتية: الانفتاح [illegible] يجب ان يكون و[illegible] ويشمل د[illegible] الشرق والغرب على [illegible]

الدكتور عبد المنعم القيسوني، رئيس مجلس ادارة المصرف العربي الدولي ورئيس مجلس ادارة البنك العربي الاوروبي، حدد اسباب سياسة الانفتاح المصرية وطرح بعض التساؤلات حول ضرورة تغيير الاساليب المتبعة في مصر في المجال الاقتصادي. وهذا اهم ما جاء في مقال نشرته مجلة السياسة الكويتية حول «بعض التطورات الاقتصادية المهمة في مصر».

وهنا اهم ما جاء فيه:

فان سياسة الانفتاح الاقتصادي التي نتبعها الان ونؤمن بها ونرجو لها دوام النجاح فهي ترجع الى اسباب عدة نذكر منها على سبيل المثال:

اولا– اننا بعدما مصرنا المنشآت الاقتصادية الاجنبية في مصر وبعدما سيطرنا على مراكز التحكم الاقتصادي في البلد وشعرنا اننا مسيطرون على حياتنا الاقتصادية، بات في امكاننا ان نفتح بعض المجالات من دون خوف او تردد لرؤوس الاموال العربية والاجنبية.

فمصر تملك الان مراكز التحكم الرئيسية بها، وتستطيع ان تحدد المجالات التي يسمح فيها بالاستثمار الخارجي، وتستطيع ان تحدد المجالات التي تترك للمصريين فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الحكومة المصرية اصبحت حكومة وطنية صميمة لا تخضع للاستعمار او توجيهاته ولا يخشى أن تستجيب للنفوذ الاجنبي في تغيير مسار الاقتصاد المصري.

ثانيا– أن التطورات الاقتصادية الكبيرة التي حصلت في العالم كله تدعو الى الانفتاح، فاذا كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قام بينهما وفاق وأصبح الاتحاد السوفياتي يأخذ بالاساليب الرأسمالية في كثير من تصرفاته الاقتصادية، واذا كانت الولايات المتحدة وانكلترا تطبق التأميم أو أساليب الاشتراكية في كثير من تصرفاتها، واذا كان الاتحاد السوفياتي وغيره من دول أوروبا الشرقية ترحب برؤوس الاموال الاميركية واليابانية والالمانية، كما تقوم بانشاء المصارف والمؤسسات الرأسمالية في أوروبا الغربية والشرق الاقصى وغيرها، فمن باب أولى أن نقوم نحن أيضا باتباع أساليب الانفتاح الاقتصادي وان نرحب بالاموال من الخارج.

ثالثا– وقد دفعنا أيضا الى سياسة الانفتاح التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث في البلاد العربية والذي دعانا الى اعادة النظر في استقبال الاموال العربية وفتح الابواب للاموال العربية لكي تجد المجال واسعا امامها للاستثمار في مصر. ولا شك في أن هناك رغبة متبادلة بين مصر والبلاد العربية ذات الفائض في الاستثمار في مصر.

فمصر تملك السوق الواسعة للاستهلاك والخبرات الفنية والادارية القادرة على الانتاج والادارة والموارد الاقتصادية والسياحية الضخمة المتنوعة، ويمكن للإستثمارات العربية فيها ان تحقق ارباحا وفيرة لاصحابها ولمصر. وقد ادعى بعض المغرضين ان المستثمرين العرب قد تكبدوا في مصر خسائر كبيرة، ولكن ما من شك في ان الخسائر غير التجارية التي تكبدها العرب في مصر (او حتى في مجموع الدول العربية) – ان لم تكن السلطات المختصة قد عوضتهم عنها فعلا أو كانت في طريق تعويضهم عنها – لا تقاس اطلاقا بالخسائر الضخمة التي تعرض لها العرب وما زالوا يتعرضون لها في الدول الغربية.

أما الموضوع الثاني، الذي أود التحدث عنه بالنسبة الى الاقتصاد المصري فهو ضرورة تغيير أساليبنا في البحث والتخطيط بصفة مستمرة بما يتمشى مع التغيرات في ظروفنا وفي الظروف العالمية وفي التطورات الفنية والتكنولوجية. السريعة المتلاحقة التي يمر بها العالم في الوقت الحالي. أن مدى الربح الذي نحققه للاقتصاد القومي ومقدار الافادة من مواردنا الطبيعية والبشرية يتوقف على سرعة استجابتنا لتغيرات العرض والطلب العالمي، وسرعة مجاراة التطورات الفنية والتكنولوجية العالمية، كما يتوقف على المرونة في التفكير والمقدرة على التخطيط بما فيه المصلحة الاقتصادية العامة.

ومن الامور التي افكر فيها في هذا المجال مثلا:

١ – نوع القطن الذي نستخدمه في انتاج المنسوجات الشعبية:

ان التقدم التكنولوجي وامكانات خلط القطن بالالياف الصناعية جعل من الممكن انتاج أصناف جيدة من المنسوجات بأقطان رخيصة. كما أن التقدم في وسائل ابادة الحشرات جعل من الممكن القضاء على كل الحشرات التي كان يمكن ان تنتقل الينا عن طريق الاقطان المستوردة، فلماذا نصر على استخدام القطن الطويل التيلة في انتاج الاقمشة الشعبية، بينما نستطيع استخدام القطن القصير التيلة وتصدير القطن الطويل التيلة والافادة من الفروق الكبيرة في الاسعار.

٢ – نوع المحاصيل الزراعية التي ننتجها:

فلماذا مثلا نزرع القطن في هذه المساحات الواسعة بينما يمكننا أن نزرع الخضر والفواكه ونصدرها الى الخارج بأسعار مرتفعة، خصوصا وقد اشتد الطلب على هذه السلع بدرجة ملحوظة ومتزايدة.

٣ – الطاقات العاطلة:

لماذا نترك طاقات عاطلة في الصناعة ونفكر في اقامة صناعات جديدة ثم نتركها شبه عاطلة ونتكبد مصاريف رأسمالية طائلة ثم لا نستفيد من عائد هذه المصاريف؟

٤ – السياحة:

لماذا لا نهتم بالسياحة الاهتمام الكافي ما دامت بلادنا تمتاز اكثر من غيرها في الميادين السياحية، بما فيها مجالات للسياحة الصحية والدينية والثقافية والمتصلة بدراسة الاثار... الخ من المؤسف أن لا يوجد في القاهرة غير هذا العدد المحدود من الفنادق واننا نضطر عندما يطلب منا بعض الضيوف حجز أماكن لهم لأن نستجدي هذه الفنادق بينما كان يمكن أن نستثمر بعض أموالنا في انشاء فنادق جديدة وان نضمن استخدام هذه الفنادق طوال السنة.

٥ – بورصات الاوراق المالية:

لماذا لا نفتح البورصات للاوراق المالية المحلية والاجنبية. ان عندنا الخبرات الكافية للقيام بالاعمال المالية في البورصات على خير وجه ومن مصلحتنا ونحن نفتح الباب للاستثمارات العربية والاجنبية أن نفتح البورصات لتداول الاوراق المالية الخاصة بهذه الاستثمارات. وقد طرحت هذا الموضوع في لجنة الاستماع في مجلس الشعب كما طرحته في نقابة الصحافيين فكان رد الفعل عند البعض الاستحسان وعند البعض الاخر النقد والاستهجان باعتبار ان هذا الاقتراح نكسة على الاشتراكية، واني لا أرى في هذا الموضوع اي نكسة على الاشتراكية بل اني أرى فيه تخفيفا عن كاهل الخزانة المصرية وأرى فيه مصلحة للمستثمر الاجنبي، فقانون الاستثمار الحالي يلقي التزام سداد رأس المال الاجنبي العربي أو الاجنبي في مصر على الحكومة المصرية اذ ينص على انه اذا اراد المستثمر أن يعيد أمواله الى الخارج فعلى الحكومة المصرية بعد خمس سنوات ان تعيد هذا الاستثمار على خمس شرائح سنوية متساوية، بينما يمكننا ان نلغي هذا الشرط ونفتح في الوقت ذاته البورصة لتداول الاسهم الخاصة بالاستثمارات الاجنبية في مصر بالعملات الحرة، فيستطيع المستثمر ان يبيع أسهمه من مستثمر أجنبي الى مستثمر اجنبي اخر وفقا لقواعد تضعها الحكومة من دون أن يقع أي عبء على الحكومة في هذا الصدد ولا يعقل في أي دولة ان تتحمل الحكومة عبء تحويل الاستثمار، فلا اتصور في الولايات المتحدة مثلا ان تقوم حكومتها – وهي اكثر ثراء منا – بتسديد الاستثمارات العربية التي تستثمر في المشاريع الاميركية اذا اراد المستثمر العربي ان يحصل على قيمة استثماراته.. ولكن ما يحدث هو ان المستثمر العربي في اميركا يبيع استثماراته لاي مستثمر آخر، فلماذا لا نغير تفكيرنا ونفعل الشيء نفسه؟ ثم من المزايا الاخرى لفتح البورصات انها تضمن للمستثمر اذا اراد ان يتخلص من استثماره في أي وقت ان يفعل ذلك بدلا من أن ينتظر خمس سنين ثم يطلب من الحكومة تحويل استثماره وتقوم الحكومة بتحويل هذا الاستثمار على خمس سنوات اخرى.

٦ – نوعية الاستثمار:

اننا سنضطر في السنوات القليلة المقبلة الى ان نتحمل اعباء ضخمة في ما يختص بالتعمير والتهجير والتسريح... الخ. وهذه الاعباء ستحد من مقدرتنا على التوسع في الصناعات الثقيلة، لذلك فاني أرى اننا قد نضطر، وقد يكون من مصلحتنا، أن نبدأ بالصناعات الخفيفة لاستغلال الطاقات العاطلة وان نعطيها الاهتمام الاكبر، فهي ارخص انواع الاستثمار. أما الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب وغيرها فانها تحتاج الى موارد كبيرة وقد يكون من المصلحة ان نؤجلها بعض الشيء او ان نطيل في أمد تنفيذها حتى ننتهي من الاستثمارات الخفيفة ثم نبدأ بعد ذلك الاستثمارات الثقيلة.

٧ – خط الانابيب المزمع انشاؤه من السويس الى الاسكندرية وقد تناولت هذا الموضوع في أحدى محاضراتي في ١٩٧٠ وتساءلت اذا كان من المصلحة ان ننشيء هذا الخط او أن نكتفي بتوسيع قناة السويس.

أما الموضوع الثالث والاخير الذي ارجو ان اتحدث عنه ونحن في مجال الحديث عن الاقتصاد المصري فهو اننا عندما نتحدث عن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد ينصرف ذهن بعضنا الى الدول العربية بصفة خاصة، فهي الدول التي تملك الفوائض، وهي الدول التي تربطنا بها اواصر اللغة والدين والتاريخ والمصير. ولكني اعتقد أن انفتاحنا على العالم العربي يجب الا يقلل من اهتمامنا بالتعامل والانفتاح مع دول أوروبا الغربية او الشرقية والولايات المتحدة واليابان وكندا والدول النامية في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. ففي رأيي أن ننفتح على الجميع من دون استثناء. قد ننفتح قلبا بصفة اكبر على الدول العربية، ولكن يجب أن نراعي أن مصلحتنا بل ان المصلحة المشتركة لنا وللعالم العربي تقتضي ان ننفتح أيضا على الدول الغربية والشرقية والدول المختلفة، فان وجدنا الاموال في الدول العربية فان التكنولوجيا والاسواق والاختراعات الحديثة موجودة في الدول المتقدمة، ومن مصلحتنا ان نحافظ على مجال الاخذ والعطاء مفتوحا مع الدول العربية ومع الدول المتقدمة، ومن مصلحتنا ان نقنع هذه الدول بأن تساهم معنا في استثمار أموالها لدينا مع الدول العربية على حد سواء».

[illegible]اعات شاهقة في المبادلات التجارية في العالم

[illegible] المبادلات التجارية [illegible] السنة الماضية، [illegible] قلما شهدتها من قبل.

[illegible] وارتفعت قيمة [illegible] في العالم [illegible] ٣٦ في المئة، من [illegible] دولار عام ١٩٧٢ الى ٥١٠ [illegible] عام ١٩٧٣ ونسبة [illegible] تبلغ ضعفي نسبة [illegible] بين عامي ١٩٧١ [illegible] اضعاف النسبة [illegible] ١٩٧١ و (٢١ في [illegible] عام ١٩٧٣)، قيمة [illegible] عالية بلغت ٣٥ [illegible] مليار دولار عام [illegible] مليارا في ١٩٧٣.

وثمة عوامل عدة تفسر هذه الارتفاعات الهائلة في قيمة المبادلات التجارية الدولية، وفي طليعة هذه العوامل ان حجم المبادلات الكمي سجل ارتفاعاً ملموساً عام ١٩٧٣، بلغ ١٣ في المئة. وهذه النسبة تفوق متوسط ارتفاع احجام التبادل التجاري المسجلة في السنوات السابقة والتي لم تكن تتجاوز الـ ٨ في المئة سنوياً. وهذه القفزة في حجم التبادل التجاري الدولي تفسَّر، جزئياً بالازدهار النسبي الذي شهده الاقتصاد الغربي في النصف الاول من السنة الماضية.

ولكن العامل الاساسي، في ارتفاع قيمة المبادلات، يكمن في استفحال موجات التضخم وارتفاع الاسعار في الدول الصناعية الغربية. ومعروف ان نسب ارتفاع الاسعار في هذه الدول راوحت بين ١٠ و١٦ في المئة عام ١٩٧٣، وكانت دون هذه المستويات في السنوات الماضية. وبالطبع كان لارتفاع اسعار النفط والمشتقات النفطية اثر في تضخيم قيمة المبادلات، غير ان الارتفاعات الاساسية في اسعار النفط لم يبدأ مفعولها الا في بداية السنة الحالية.

ومن العوامل التي ساهمت في تضخيم قيمة المبادلات التجارية الدولية عام ١٩٧٣ كون هذه المبادلات تحتسب بالدولار الاميركي. وقد تعرض الدولار بين ١٩٧٢ و١٩٧٣ للمزيد من التدهور وفقد جزءا من قوته الشرائية، مما أدى الى ارتفاع اسمي في اسعار السلع المحتسبة بالعملة الاميركية.

ارتفاعات متقاربة

وملحوظ ان وتائر ارتفاع قيمة الصادرات عام ١٩٧٣ كانت متقاربة بين مختلف المجموعات والكتل الاقتصادية، اذ ارتفعت قيمة صادرات الدول الصناعية بنسبة ٣٢ في المئة من ٢٧٦ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ٣٧٦ ملياراً عام ١٩٧٣، وارتفعت قيمة صادرات الدول الاقل تطوراً بنسبة ٣٥ في المئة من ٧٤ ملياراً الى ١٠٠ مليار دولار.

الا ان مؤشرات اسعار صادرات الدول الصناعية سجلت ارقاماً قياسية، بالمقارنة مع مستويات السنوات السابقة. وتشير ارقام صندوق النقد الدولي الى مؤشر اسعار الصادرات اليابانية ارتفع بنسبة ٣٢ في المئة عام ١٩٧٣، وقفز مؤشر اسعار الصادرات الالمانية الغربية بنسبة ٢١ في المئة، والصادرات السويسرية ٣٠ في المئة والصادرات الاميركية ٢٤ في المئة والكندية ٢٣ في المئة والانكليزية ١٧ في المئة. وهذه الارقام تفوق مؤشرات ارتفاع صادرات الدول النامية، باستثناء الدول المصدرة للنفط. ويعني ذلك ان الهوة بين الاغنياء والفقراء، الناجمة عن هيكلية الاسعار الدولية، ما تزال تتسع في استمرار لأن الدول النامية أصبحت، كما في السابق، ملزمة بتصدير المزيد من انتاجها الوطني للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات المستوردة من الخارج. ومن شأن استمرار الاتجاهات الراهنة في التجارة الدولية ان يعوق عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية، وان يكرس التطور غير المتكافىء وغير المتوازن بين مجموعتي الدول الصناعية والدول النامية.

ك. ح.

حركة تطور قيمة الصادرات في العالم (باستثناء الدول الاشتراكية)

مليار دولار

هكذا من الأصل

شودري : دور صحافة التنمية
قرع ابواب الاغنياء
وانتزاع العدالة للفقراء

هنا الحديث الذي القاه السيد أميتابا شودري الرئيس التنفيذي لمؤسسة آسيا الصحافية في الندوة الدولية الثانية عن دور وسائل الاعلام العربية في مشكلات السكان والتنمية والتعمير التي عقدت في القاهرة بين ١٨ و٢٠ أيار بدعوة من نقابة الصحافيين المصريين وبمساعدة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية .

أصدقائي وزملائي،

لقد امضينا هذا الصباح وقتا ليس بالقليل في مناقشة زيادة السكان ومشاكل عدم زيادته واثرهما على ما سميناه التنمية . أما الآن فارجو أن تسمحوا لي أن اركز على التنمية فقط، وأسمحوا لي أن اتحدث اليكم من واقع التجربة التي مرت بهاء مؤسسة الصحافة الآسيوية في نشر رسالة صحافة التنمية التي حدثكم عنها مستر فيفانتشي هذا الصباح . وعندما أقول بنشر رسالة صحافة التنمية فاني اعني فكرة «صحافة التنمية» التي نعتقد انه يجب أن نطورها وقد طورناها نحن منذ ثماني سنوات وقد نشرناها الآن بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ صحيفة: معظم هذه الصحف في آسيا قد بدأت تبني هذا الخط والفكرة . وأني أود أن أشرح لكم ما نعنيه بصحافة التنمية ودورها ولكن قبل أن استطرد في ذلك أريد أن أقترب من نقطة واحدة أثيرت هذا الصباح واعتقد أن مستر فيفانتشي وآخرين قد لمسوا هذه النقطة وهي : ما هي التنمية . وقبل أن أبدأ سرد دور صحافة التنمية ومناهجها: اود أن أعرف ما نعتبره تنمية، وما هي أهدافها الرئيسية، كما نراها نحن في آسيا فقد امضينا جميعا في آسيا نحو عشر سنين كاملة في التنمية كما عرفتها الأمم المتحدة وهي عقد التنمية في الستينات، والآن نحن في منتصف العقد الثاني للتنمية، والخبرة الناتجة عن هذا العقد ونصف عقد مما يسمى التنمية تعتبر :الى حد ما، مخيفة لآسيا . أن خبرة مؤسفة لبرنامج مؤسف في بلاد أخرى كثيرة في العالم النامي أو العالم الثالث، ومن هذه الدروس التي استغرقت عقدا ونصف عقد من مراحل التنمية فاننا كصحافيين آسيويين بدأنا اعادة النظر في كل العملية، وهذا هو السبب في اعادة تعريف التنمية .

لقد كان هناك اهتمام عظيم في وقت معين عندما بدأ العقد الأول للتنمية، بمعدل الزيادة الاقتصادية وسرعتها، الى جانب سرعة تراكم رأس المال القومي وسرعة تصنيع الاقتصاد . لقد وضع كل هذا تحت تركيز واهتمام زائد في ذلك الوقت. ولقد تبين لنا خلال العقد ونصف عقد الماضيين انه ليس الزيادة الاقتصادية ولا سرعة التصنيع ولا تراكم رأس المال هو المهم بل المهم حقيقة هو كيفية نمو مثل هذه القطاعات اكثر من مدى سرعتها او ارتفاع معدلها، لأن هذه الكيفية هي التي تؤثر على الـ ٤٠٪ السفلى من نسبة السكان وهي النسبة الاساسية . اما الدرس المهم الثاني الذي خرجنا به من خبرات المدة نفسها السابقة للتنمية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فيتلخص في انه خلال العقد ونصف عقد الماضيين اصبحت نسبة الـ ٤٠٪ السفلى من تعداد السكان في كل الدول النامية ما عدا ٦ أو ٧ دول سأذكر اسماءها بعد ذلك ـ أقول أن الـ ٤٠٪ السفلى من السكان اصبحت اكثر فقرا، واصبح الفقر اكثر وضوحا في هذه الدول أثناء العقد ونصف عقد الماضي . أما الدرس الثالث الذي خرجنا به من تجربة المدة نفسها فهو الهوة المتسعة بين الدخول: بين نسبة الـ٤٠٪ العليا وبنسبة الـ٤٠٪ السفلى: فالهوة بين هاتين المجموعتين قد اتسعت : ومرة ثانية حدث هذا في كل دول العالم النامي ماعدا ٤ دول أو ٥ دول . والدرس الرابع يعتبر أكثر لفتا ويدعونا الى الحذر وهو تعرية أو تجريد سكان الريف من مدخراتهم ورؤوس اموالهم وفرص عملهم: وهذه هي احدى العوامل الواضحة في العالم النامي في اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا .

والآن اذا جمعنا كل ما ذكرته يمكنكم الادراك ان تعريف التنمية كان يحتوي على خطأ ما، لذلك فاننا نقول الآن في تعريفنا الجديد، اننا لا نقيس التنمية عن طريق معدل الزيادة فقط، ولكننا نقيسها عن طريق عدد الوظائف الجديدة التي تخلقها . هذا الصباح ذكر مستر فيفانتشي أنه يجب أن نقيس التنمية ببعض المقاييس غير القياسية وغير الاقتصادية، وانني من جانبي اؤيده، ولكنني سأعرض بعض المؤشرات الاقتصادية، يمكن على اساسها ايضا قياس معدلات التنمية: وهذه المؤشرات هي عدد الوظائف . مثلا: ما هو عدد فرص العمل التي تخلقها خطة تنمية ما، وما هو العدد أو التوزيع النسبي لفرص العمل هذه في المناطق الريفية، والى أي اتجاه وجهنا خطتنا؟ .

ونحن نقيس معدل التنمية الآن عن طريق مستوى الرعاية الصحية وآخر متوسط دخل لدى الـ٤٠٪ السفلى من السكان . والآن اذا كانت هذه هي الاهداف، واذا تمكنا من اعادة تعريف التنمية من خلال ذلك فما هي صحافة التنمية وماذا نحن محاولون أن نفعل في تغطيتنا اخبار التنمية؟ وما هي التحاليل التي نريد ان نقوم بها والبيانات التي نحتاج اليها لذلك الغرض؟

صحافة التنمية

ليست وظيفة

اولا : من خلال خبرتنا أثناء العقد ونصف عقد الماضيين قد تعلمنا ان صحافة التنمية ليست وظيفة المهندسين والمخططين والحكومات فقط، لأننا تبينا اخطاءنا بعد ١٥ عاما وليس قبل ذلك، لذلك فان دورنا كصحافيين هو أن ننشر أخبار التنمية يوميا في شكل متواصل، حتى يمكننا ان نظهر اتجاه مؤشرات التنمية وهذا هو دورنا المتوسع وفي الوقت نفسه اثارة المناقشات الخاصة بأهداف التنمية الوطنية وتوسيع مناقشات خطط التنمية التي تطبقها بلادنا وكيفية تطبيقها: لأن اي تغير، ولو بسيط، في السياسة القومية يمكن ان يكون ذا خطورة قصوى، على سبيل المثال: في التأثير على توسيع الهوة بين دخول الـ ٤٠٪ السفلى والـ ٤٠٪ العليا من مجموع السكان . ففي بلد مثل الهند يبلغ تعدادها ٥٨٠ مليون نسمة او بنغلاديش (٧٥ مليوناً) او باكستان (٤٠ مليوناً) او اندونيسيا (١٣٠ مليوناً) عندما تبدأ تطبيق خطط التنمية في اي منها، فان اي تغيير ولو بسيط في السياسة، مثل زيادة ضريبة سلعة هنا وخفض ضريبة سلعة أخرى هناك، يمكن ان يسبب في تغير كبير في حالة الفقر . فاذا كان هدف خطة التنمية القضاء على الفقر او انقاذ اعداد اكثر من الناس من الوصول الى حد الفاقة ـ وهنا فيجب ملاحظة كل تغيير سياسي يوميا وان نقوم بتحليله يوميا فان اي تغيير سياسي يجب أن يناقش يوميا، وهذا هو احد المهمات الاساسية لصحافة التنمية .

بعد ذلك هناك مهمة اخرى تعتبر قريبة من المهمة السابقة، فبالنسبة الى التغيرات السياسية التي ذكرتها، فاننا نعرف ان الحكومات في الدول المختلفة تضع لنفسها اولويات، وهذه الاولويات من وجهة النظر الحكومية، يمكن ان تتجلى في التركيز على منطقة ما في أمس الحاجة الى المساعدة . لكن هذا التركيز قد يقوض كل خطة التنمية، والامثلة على ذلك يمكننا اخذها من اميركا اللاتينية، ففي المكسيك وأثناء العقد الاول للتنمية كان معدل النمو عاليا جدا وتخطى مثيله في معظم الدول المتقدمة اذ كان يزيد على ١٠٪ سنويا، او قد يبلغ ١١٪ خلال العقد الاول للتنمية . والآن ولأن الاولويات لم يكن احسن اعدادها، فان ما حدث هو انه في بداية عقد التنمية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، الفجوة التي كانت سائدة بين الـ ٤٠٪ السفلى والـ ٤٠٪ العليا من مجموع السكان كانت ١٠ أضعاف، وفي نهاية عقد التنمية وبعد تحقيق معدل نمو سنوي يراوح بين ١٠٪ و ١١٪ ومن غير الالتفات الى المعتقدات الايديولوجية وما اليها، فاننا نجد ان تلك الفجوة قد اصبحت ١٦ ضعفا فخلال نحو ١٠ سنين فان دخل الفئة الغنية من السكان كان يزيد ١٦ ضعفا على دخل الفئة الفقيرة . وفي المكسيك كذلك تسببت الهجرة من الريف الى المدينة في اختناق المدينة كما تزيد عدد الاحياء الفقيرة في شكل رهيب كما تزايدت البطالة على رغم تزايد المعدل العام للنمو بنسبة ١٠٪ الى ١١٪، وفي الوقت نفسه تضاعف مؤشر البطالة عشر مرات ..

وفي الحقيقة ان ذلك لم يحدث في المكسيك فقط، انما هو مجرد مثال من أميركا اللاتينية، يمكننا اخذ مثال آخر من آسيا الفيليبين مثلا او الهند وباكستان . ففي الفيليبين زادت مشكلة البطالة ٦ اضعاف على ما كانت من قبل والفجوة في الدخول اتسعت بنسبة ٤٠ ضعفا، خلال عقد التنمية الأول، وقد حدث ذلك لان الاولويات لم تكن صحيحة . أن ما اعنيه هنا بالاولويات هو أين موقع ثروتك الطبيعية . وكمثال على ذلك، هل تفرض ضريبة على الجرارات الثقيلة؟ في باكستان مثلا كانت الضرائب على الجرارات الثقيلة سواء المصنوعة محليا او المستوردة، بسيطة جدا وبالتالي جرى تشجيع كل من صناعة الجراراتواستيرادهاوهذايعتبرمثالا جيدا . ولكن مرة أخرى تطل علينا مشكلة الاولويات عند توزيع هذه الجرارات، مع وجود المعدمين من المزارعين . فالمشكلة الآن انه لكي تقوم بتشغيل جرار في باكستان فان تكاليفه اليومية هي ١٤٠ دولاراً وهو مبلغ يمكن توزيعه بنسبة دولار لكل مزارع، وبذلك نكون ساهمنا في تشغيل ١٤٠ مزارعا لا يعملون ويشكلون بطالة دائمة . ومرة أخرى نرى أنه كلما كثر عدد الجرارات ارتفع معدل الزيادة في الانتاجية ولكن في الوقت نفسه فان معدل زيادة فقر بنسبة الـ ٤٠٪ السفلى من مجموع السكان هي الاخرى في ارتفاع الى جانب البطالة الزائدة وبالتالي فالفقير يزداد فقراء وعند حدوث «الثورة الخضراء» في باكستان وفي الهند كذلك . وتضاعف محصول القمح ثلاث مرات، كان الامر عظيما . وفي الحقيقة تم القضاء على أزمة عدم توافر القمح في الهند وباكستان في ظرف خمس سنوات، عن طريق استخدام الجرارات والبذور ذات الخصوبة العالية، ولكن في هذين البلدين نتج عن تطبيق خطط التنمية الريفية، ونتج عنه تجريد اقتصادي تام للمناطق الريفية ونتج عنه بالتالي زحف للفقر من الطبقات الفقيرة الى الطبقات المتوسطة، أما الذين اغتنوا من هذه الخطة فهم افراد الطبقة الوسطى والموظفون وانصاف الصناعيين فقد اصبحوا اكثر ثراء على حساب الـ ٤٠٪ أو ٣٠٪ من مجموع السكان، ولذا فهناك سؤال هو: هل تسمحون باستخدام الجرارات الزراعية؟ واذا كنتم توافقون، فكيف يمكنكم معالجة هذه المشكلة، وما هي مقترحاتكم؟ على سبيل المثال ان في الهند، وعلى ما اظن في مصر كذلك: اعتقاداً ان استيراد المواد البديلة يعتبر سياسة جيدة للتنمية . وهذا ما اتبعه العالم النامي كله في اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا، وانه كلما قل الاستيراد كلما اعتبر ذلك احسن، وهي سياسة حسنة . ولكن في الهند بوشرت اعادة النظر في هذه السياسة بعد أن اتضح مدى تأثير الاحتكارات العالمية على التنمية . مثلا ان اكبر صناعتين للسيارات احتكرتا تماما صناعة وسائل المواصلات كلها، وبالتالي فان استيراد المواد البديلة والتي تعتبر شيئا حسنا للدولة ككل، تسببت في وجود مشكلة الاحتكارات، ولكن. هذا ليس كل شيء .

الصحافي يراقب

ويدرس

ثانيا : انها تسببت في بروز مشكلة اجتماعية اخرى، لانه عندما تستثمر موارد الطبيعة في المواصلات مثلا، فأين تستثمرها، هل تستثمرها في زيادة الاوتوبيسات او القطارات او تعبيد الطرق ام تستثمرها في صناعة السيارات التي يمتلكها الاشخاص كعائلات او افراد . ففي الهند مثلا اخطأوا الاختيار، وتبينت الهند خطأها في منتصف عقد التنمية وقد تم تغيير الخطوات الخاصة بذلك فتبدلت وجهة الاستثمارات من صناعة السيارات الخاصة الصغيرة الى صناعة سيارات الاوتوبيس والشاحنات، ولكن في الوقت نفسه كانت هناك خسارة كبيرة، ليس بالنسبة الى مستوى الفقر ولكن في زيادة مجموع السكان . وهذه مجرد نقاط توضيحية يمكن الاستطراد فيها الى مدي بعيد . وهنا تبرز مسألة الاولويات مثل الدور الجديد للمواد الخام . ثمة أشياء بسيطة في صناعة المقاعد، هل تودون ان تكون قوائم المقاعد من الالومنيوم ام من الخشب؟ فاذا كانت سياسة الحكومة الضريبية تضع ضرائب عالية على الاثاثات المصنوعة من الالومينيوم، فماذا يحدث حينئذ؟ ان الناس سيقبلون على شراء المقاعد الخشبية في شكل اكبر فماذا يعني هذا؟ هذا يعني فرص عمل اكبر في المناطق الريفية، وتعني نقلة كبيرة من الصناعات المركزة المعتمدة على رأس المال الى الصناعات القائمة على استخدام المهارات اليدوية .

ان دور رجل «صحافة التنمية» هو ان يراقب يوميا ويدرس ما يصدره المشرعون ومدى انتاجه التخطيط الاصلي وهل هي تشجع صناعة المقاعد الخشبية ام لا وما هي وجهة نظر الحكومة . هذه هي الوسائل التي يمكن «صحافة التنمية» ان تعرضها وتحللها، وهي عمل يومي وليس مجرد الدعاية لوجهة نظر معينة مرة او مرتين كل سنة ويجب على صحافي التنمية ان يذهب الى ادق التفاصيل يوميا والنظر في التفاصيل مثلا الضريبة البلدية في بلدة صغيرة او المرافق التي توفرها هذه البلدية، فهل هي تقدم مساعدات لانشاء مخابز جديدة؟ فلا اهمية لمثل هذه الامور في الدول المتقدمة لكنه لها في الدول النامية أهمية خاصة مثلا كلما شجعت انشاء مخابز جديدة في سياسة توزيع الحبوب المتبعة، الى جانب تنظيم توزيع الضرائب المختلفة، زادت فرص العمل في قطاع الافران واذا لم تشجع انشاء مخابز جديدة فان ذلك يعني فرص عمل اكثر في القطاعات التقليدية، حيث يصنع الخبز يدويا، ففي مثل هذه القطاعات ستفاجأون باعداد العاملين في صنع الخبز يدويا حتى هنا في مدينة القاهرة، فقد كنت اقرأ احصاء قبل ايام ووجدتانه حتى عام ١٩٧٠، كان هناك حوالي ٤٠ الى ٥٠ الف عامل يصنعون الخبز يدويا، وهذه المسألة كما هي تعتبر امراً بسيطاً وغير ذي معنى كبير . ولكن الاثر الناتج عنه يؤثر فعلا في هذه النقلة التي ذكرناها اي نقل الفقراء الى مستوى اعلى مما هم فيه، وقد يمكننا القول أن المسألةاصبحت مكررة الى حد كبير عندما يسمع السياسيون كل يوم وآخر يقولون ان «الفقير يزداد فقراً والثري يزداد ثراء» في العالم النامي، ولكن لماذا يحدث هذا، انه يحدث لان هذه الخطوات التي تتخذ يوميا بواسطة البلديات المختلفة والحكومات والصناعيين . والمشكلة أن كل ذلك ينفذ من دون ان نقوم نحن الصحافيين بدراسته، لذلك فاننا نقول ان هذا هو دورنا والان . واذا كنت سأوضح لكم اكثر هذا الدور فانني سأفعل ذلك الآن قبل أن اخبركم بالاستثناءات التي ذكرتها في بداية حديثي عن أن النسبة الفقيرة في البلاد النامية ازدادت فقرا خلال الخمسة عشر عاما الماضية . فهناك بعض الاستثناءات التي لم يحدث فيها ذلك، وهي اربع او خمس دول، وانني اشعر بالسعادة لان احدى هذه الاستثناءات وقعت في منطقة صغيرة، ولكنها منطقة ذات دلالة وهي مصر نفسها، وأن دروس عقد التنمية تعتبر من ناحية مظلمة جدا، بينما من ناحية اخرى فهناك اشياء يمكننا جميعا المشاركة فيها وحينئذ يمكننا البدء بالمرحلة الثانية للتنمية . ومصر تعتبر حالة صالحة للدراسة في ما حدث في العقد الاول للتنمية أن مصر وتايوان والبرازيل وكوريا اتبعت تقريبا سياسات واحدة تجاه الزراعة وحديثا بعد منتصف الستينات: اتبعت الصين السياسات نفسها تقريبا . ومن ناحية اخرى فان اندونيسيا والهند وباكستان لم تتبع هذه السياسات، فما هي السياسة التي اتبعتها ازاء سياسة بسيطة جدا: تتركز على الاهتمام بالزراعات الصغيرة فان اي زراعة متطورة تكنولوجيا في هذه البلاد مدينة بالعرفان للمزارعين الذين يملكون فدانين من الارض او اقل من ذلك: لان سياسة الحكومة الاساسية كانت موجهة الى هؤلاء من ناحية امدادهم بتكنولوجية الزراعة والقروض والتسويق والمواصلات . وقد طبقت هذه السياسة بنجاح في الصين في خلال ٥ الى ٦ سنوات واثبتت فعاليتها . وكل منا الآن يتكلم عن نجاح التجربة الصينية: ولكن ما هو النجاح الاساسي للصين؟ أساسا نجحت الصين في اثبات ان مدخرات الفقراء يمكن ان تساهم في تنمية الدولة . وهنا الصباح اثار احد الاعضاء قضية: متى تصبح مشكلة السكان ذات اثر سلبي على التنمية؟ ومتى تصبح الزيادة السكانية ذات أثر ايجابي على التنمية؟ بالنسبة الى الصين بتعدادها البالغ ٨٠٠ مليون نسمة: ومساحة من الارض تمت زراعة كل بوصة فيها منذ آلاف السنين وحرثت مرات ومرات: فان الدولة الزراعية اساسا نجحت في اعادة بناء نفسها في فترة تقل عن عشر سنين بعد فشلها قبل ذلك في النهوض، لذلك دعونا نبدأ الحساب منذ عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ حتى الآن (١٩٧٤) هنا الى جانب الاضطرابات التي صاحبت الثورة الثقافية هناك . ويمكننا القول انه في اقل من عشر سنين نجحت الصين في بناء مصادر ثروات ضخمة وقوة اقتصادية كبيرة، واكتفاء ذاتي كذلك .

> ## التدريب يستهدف
> ## زرع تقليد كتابة الحقيقة

أسباب نجاح

السياسة الصينية

كيف؟

هناك شيء بسيط جداً هو أن الصين اعتقدت ان فقراء الشعب يمكنهم ان يشاركوا في رأس المال القومي، وفي تشكيله وانتشاره وبنائه . حتى ١٩٦٠ كان الاعتقاد السائد هو ان رأس المال القومي ناتج مدخرات الأثرياء في المجتمع مثل الصناعيين والرأسماليين، وانه يمكن هؤلاء الاسراع في بناء رأس المال القومي، وعندما يتمكنون من بنائه بسرعة فان مجمل الانتاج القومي سيزداد وعن طريق هذه الزيادة يمكن أن ترفع مستوى الفقراء وقد ثبت خطأ هذه الفكرة وان نقيضها بالضبط هو الصحيح، فاذا شجعت الزراعات الصغيرة واعطي صغار المزارعين وسائل انتاجية جيدة فانهم يتمكنون من تحقيق المدخرات القومية . ولو ادخر كل مزارع مبلغ دولار واحد كل سنة فان ذلك يعني ٨٠٠ مليون دولار وتعني انه بعد عشر سنين سيكون هناك رأس مال قومي ضخم للغاية يبلغ ٨ مليارات دولار، وهذا هو سر النجاح كما نراه نحن في الصين وفي اماكن اخرى كثيرة . ولكن هذا المثاليعتبرأهممثال . : وهذه التجربة اتبعت في العقد الأول للتنمية في بلاد أخرى تختلف تماما في نظامها السياسي عن الصين . فقد اتبعتها تايوان التي تختلف تماما عن الصين، كذلك كوريا المعروفة بديكتوريتها اليمينية، وقد اتبعتها أيضا بلاد اشتراكية مثل مصر . وكل هذه الدول حققت فعلا مدخرات قومية حتى ولو كانت متفاوتة في احجامها وطرق استغلالها، وكل هذه البلاد استفادت بينما لم تستفد دول أخرى لاهمالها هذا الجانب .

والآن ماذا فعلت الصين أكثر من ذلك؟

اذا استطردنا في المثال . والصين قد وجهت مشاريعها في المناطق الريفية في أوجه عدة ـ ما هي الزيادة التي يمكن أن تطرأ على انتاجية الفدان الواحد؟ وما هي الزيادة التي يمكن أن تدخرها من الفدان الواحد؟ وما هو مقدار زيادة مدخرات الامة كلها؟ وما هي نسبة توزيع رأس المال لكل فدان؟ ما هو مقدار فرص العمل التي يمكن تقديمها الى الافراد في الفدان الواحد؟ وهو عنصر مهم جداً وما هي مقدرة الفدان الواحد على الاعانة بالنسبة الى مجموع السكان؟ وأخيراً ما أثر كل هذه العوامل على خفض نسبة هجرة ملايين الفقراء من القرى الى المدن ومن الريف الى مجتمع المدينة؟ اذاً هذه هي الاوجه الأربعة الاساسية التي وجهت اليها كل الجهود الرامية الى التنمية لمدة ٧ الى ٨ سنوات زيادة الانتاجية في الفدان الواحد ونسبة زيادة المدخرات الى الفدان الواحد ونسبة زيادة العمالة الى الفدان الواحد ايضا، ونسبة انخفاض الهجرة الى الفدان الواحد، أعني الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق المدينية .

والآن اسمحوا لي بالعودة الى «صحافة التنمية» التي كنت أتحدث عنها قبل قليل: فعندما لا يحدث ذلك في دولة ـ عندما لا تتخذ الحكومات والمخططون والاقتصاديون والبورجوازية والموظفون خطوات صحيحة، كما حدث في الهند وسيلان والفليبين والمكسيك والبرازيل اثناء العقد الاول للتنمية، يمكن التساؤل: الم يكن هناك صحافة في هذه الدول؟، او لم يكن هناك صحافيون في هذه البلاد؟، حينئذ يمكنك أن تدرك دور «صحافة التنمية» .

يجب ان نكافح

بكل قوانا

علينا ان نكافح بكل قوانا من أجل اصلاح الاخطاء، اذا كنا نتكلم عن الفكرة الأصلية، فقد تعلمنا شيئا في آسيا، ولا أعرف مقدار امكان تطبيقه في بلادكم، وهو أن الفاقة في حد ذاتها ليست في خطورة عدم الاصلاح، اذا كان هناك ما يدل على أن الناس يحاولون الاصلاح، واذا كانت هناك دلائل في الكلمة المطبوعة ووسائل الاتصال الالكترونية ولدى المشرعين على أن هناك مجموعة من الناس يحاولون الاصلاح، حينئذ فقط يمكن احتواء القطاع الفقير من السكان بحيث يمكن أن يهدأ لفترة، ولكن التوتر يبدأ في آسيا عندما تخرج التظاهرات في أحمد آباد وأماكن أخرى في الهند، وعندما تكون هناك تظاهرات وأحكام عرفية في سري لانكا ، وعندما تحدث الاشتباكات العنصرية في ماليزيا بين الصينيين والماليزيين . وهذه التوترات لا تنبع من الفقر فحسب، على رغم انها الاساس، بل لان هؤلاء الناس يجدون انفسهم في موقف بائس ويائس من دون أي امل في الاصلاح، لذلك فان في امكان صحافة التنمية أن توفر مثل هذا الامل على الاقل وتوصله الى نسبة الـ ٤٠٪ السفلى من مجموع السكان، وذلك بقولنا أننا هنا تحاول أن نفعل شيئا وتضغط من أجل الاصلاح حينئذ يمكن صحافة التنمية ان تمتص جزءاً من هذا التوتر . وصحافة التنمية تساعد أيضا في بناء الضغط من أسفل وتأييده كما يعمل على تطويره وقرع أبواب الطبقات العليا وانتزاع تلك الاصلاحات، كما وصفتها في بدء حديثي اليكم وأعطيت امثلة توضيحية لها وهي اصلاحات تنصب على السياسات الاقتصادية يوما بيوم، واصلاحات خاصة بالسياسات الاجتماعية المهمة مثل التعليم والغذاء وكل هذا يقودنا في النهاية الى ماذا، انه يقودنا الى عدالة التوزيع . فان ما نصبو اليه وندعو اليه هو كيف نصل بمتوسط الدخل القومي الى مستوى أحسن مما هو وان تقوم صحافة التنمية بعملية الضغط من أسفل؟ والشيء الآخر ايضا هو أن يكون دور صحافة التنمية ممثلا في اعطاء اشارات عن الازمات التي ستواجه التنمية وحالات الطوارىء والاضطرابات المتوقعة، كذلك التنبؤ بامكان سقوط النظام السياسي القائم او اهتزاز الاستقرار الاجتماعي السائد .

هذا كله دور صحافة التنمية: التنبؤ والتنبيه الى ما سيحدث . وأعتقد ان مثل هذه الصحافة قادرة على ذلك، لان وظيفتها الوحيدة ستكون التركيز على دراسة مثل هذه المشاكل والمواضيع . ففي هذا الصباح عرض مستر فيتانتشي بتركيز نقطة أهمية كون صحافة التنمية تتطلب من العامل فيها ان يكون اقتصادياً ويعرف شيئاً عن عالم الاجتماع وعالم أصل الانسان، واحصائيا، وديموغرافياً . ومسألة جمع كل هذه الكفايات في شخص واحد شديدة الصعوبة ان لم تكن مستحيلة: فمعظمنا حصل على قدر اساسي من التعليم في الآداب والفنون مثل الادب الانكليزي او آداب اخرى او التاريخ، اضافة الى قليل من المعلومات الاقتصادية: وهذه هي الخلفية التعليمية لمعظم الصحافيين الاسيويين .

واني اعتقد ان هذا الامر ينطبق ايضا على كل صحافيي العالم النامي . وهنا ببساطة غير كاف، اذا كنا سنتكلم عن مشكلة المواد الخام او عن خلل نظام التجارة الدولية، فاذا كان مفترض فينا أن نفهم كل ذلك ونحلله من وجهة نظرنا الاقليمية، واذا كان مطلوب منا أن ننقلها الى القارىء ونجعله يفهمها، فانها بلا شك تحتاج الى دراسة لاظهار خلفية كل هذه الاشياء . واننا نعتقد انه يمكن تدريس كل ذلك ونعتقد ان هذا هو واجبنا: أن نقوم بتعليم هنا نحو ٢٥٠ صحافيا حتى الآن، ونعتقد انهم قد تعلموا حتى الآن على الاقل كيف يطرحون الاسئلة الصحيحة والمناسبة ثم اخذ هذه الاسئلة الى خبير للحصول على القصة الحقيقية التي تحوي الاجابة على اسئلتهم واننا حتى الآن صممنا دورات تدريبية مقسمة فترات زمنية تراوح بين ٥ و١٠ أيام واطولها وقتا يبلغ ثلاثة أشهر . نحن نسمي هذه الدورات دورات تدريب في صحافة التنمية، وقد ذكر مستر فيتانتشي شيئاً عن القصة الحقيقية للاخبار، ومعكم ضمن الكتيبات الموزعة عليكم بعض النشرات الخاصة بذلك فاذا فتحتم النشرة البرتغالية فستجدون موضوع كيفية الوصول الى «القصة الحقيقية» للخبر، اني أسف لعدم وجود كتيبات كافية لكل الاعضاء، ولكنها نماذج على أي حال، مجموعة الكتيبات هذه هي التي ترسل الى أكثر من ٣٠٠ صحيفة ومحطة اذاعة وتلفزيون، فاذا نظرنا الى محتوياتها سنجد ان اولها خاص بالاهتمام العام بمشكلة السكان فهم شيء آخر عن مشكلة السكان، ثم شيء آخر ان ليس كل ما تحتوي عليه هذه الثقافة خاص بمشكلة السكان، فالمجموعة الثانية بعنوان آسيا لا تتهاون في مكافحة الفقر، فالمشاكل تتلاحق ولا نهاية لها طالما بقي ٣٥٪ من تعداد الهند وباكستان والفيليبين واندونيسيا تحت خطر الفاقة، ولكون هذه المشكلة اقليمية فان وكالات انباء مثل رويتر واليونايتدبريس والاسوشيتدبريس لا تهتم بمثل هذه المواضيع، وستجدون ضمن مجموعة النشرات ان هذه الموضوعات مشروحة بوضوح وبلغة مقروءة، ومرفقة بها رسوم وجداول احصائية: والموضوع التالي هو مزارعو آسيا الصغار، ما زالوا فقراء كما كانوا دائما قذرين .

المقالات الجذابة

والذكية .

انظروا كصحافيين الى تقرير منظمة الاغذية والزراعة الدولية الذي أمامكم والمتكون من ... صفحة بينما ٣٠٠ صفحة غ... مقروءة من ناحية لغتها الانكلي... ومليئة بالعبارات الرسمية، ووا... صحافة التنمية هو هذا، هو... تغوص في مثل هذه التقارير المقروءة عن البرامج المخت... لمنظمات الأمم المتحدة، والخر... منها بمقالات صحافية مقرو... وجذابةوذكية . وهذه التقارير لي... كل شيء، فهناك مثلا الجامع... أن الصحافيين لا يذهبون اطلاقا... اكثر الاحوال الى الجامعات، فه... دائما مجموعة من الدارسين الذ... يعملون على اتمام شهاد... لدرجة الدكتوراه والماجست... وفي عصرنا هذا نجد ان مؤ... الدارسين يبحثون في ما يدخل... ميادين التنمية عموما، فمثلا قد... أن هناك دارسا يحضر رسالته... مشكلة المواصلات في القاهرة،... ستصل اليه سنة ١٩٨٠، مثل... المصادر التي تم بحثها بواس... خبير في مادته تتراكم في الجا... ولا يلتفت اليها أحد في آسيا،... يجب عليكم أن تقوموا ببحث الامور والخروج منها بالنقاط ال... وهذا ما نطلق عليه صحافيا الق... الحقيقية، فاذا انتقلنا الى النق... الثالثة، ـ ستجدها عن الص... وتتناول مسألة النفط . ويجب أن... أنه لا يوجد الكثير في متناول الق... عن الاقتصاد الصيني وتقد... وجذوره . وصحافة القصة الحقيقية تكون ذات نفع كبير في الخصوص عن طريق امداد الق... كل أسبوع بشيء عن الاقتص... الصيني . ثم توجد ثلاث نشر... قومية في المجموعة التي تر... الآن والتي توزع على ٣٠٠ الى... صحيفة، وقد اعطيتكم في الملف ما يسمى خدمات تقا... مشاريع التنمية الاقتصا... والسكانية والصحافية والتي تتن... القصة الحقيقية لمواضيع عدة، بدأنا هذه الخدمة لخمس سن... خلت اي عام ١٩٦٩، وفي... النشرات ترقد فلسفتنا عن الق... الحقيقية في صحافة التنمية، تحتوي على كل ما صادفته... خبرتي، وقد تكون أكثر من ذلك... تجدون شيئاً يوضح ما هي ط... الوصول الى القصة الحقيقية... قد لا تتمكنون من قراءتها الآن... اسمحوا لي ان اذكر لكم... النماذج عن كيفية التنقيب... القصة الحقيقية . وهذه النماذج الحقيقة ليست خارقة للعادة او... في نوعها من الناحية الصح... على الاطلاق، ولكن ما نحاول... نقوله فيها هو اننا نفطي احد... الأنباء، التي لا تتمتع بأي اه... من وكالات الأنباء سواء ال... منها أو العالمية التي تجاه... دائما، أما لاننا لم نفهم... الموضوع او لانها لا تملك الم... اللازمة لها، واننا تعودنا ال... التقليدية الاثرية مثل خطب الر... والحوادث الكبيرة، والمق... الصحافية مع نافذين، فهذ... يمثل اهتمامنا الرئيسي، وأص... كاتب او معلق سياسي في ال... باكستان أو الفليبين او الياب... صحافي، والآن هذا يجب الا... بالشكل نفسه بل يجب ان يوج... الصحافي المدقق والباحث... الفرع الآخر من الانباء مثل... التنمية والاقتصاد ما دامت ما... مشاكل بلده الرئيسية، الصحافيين يجب الا يعيشوا ب... عن مشاكل بلادهم: ولذا النماذج التي امامكم ليست صحافية فذة، لكنها تظهر الفرع من الانباء الذي اهمل كبير والذي نحاول أن نط...

ونحاول ايضا تدريب الصحافيين على الالمام بما... بلادهم والقيام بهذه الو... بطريقة افضل، ولقد امضينا الآن خمس سنوات: من ال... في هذا المضمار، واذا اتيحت الفرصة لان اجيء الى هنا... خمس سنوات، فاني على ال... سأعرض عليكم نماذج افضل... هذه، لانها نتاج الخبرة التي... بها . وهذه عن التفكير في ال...

ولقد سمعت هذا الصباح دا... كبير انكم في الطريق الى ا... مركز مماثل: اننا في مركز... نتوقف عند اصدار نشرات أس... ويومية: ولقد نسيت ان اخبرك... النشرات التي امامكم هي الن... الانكليزية من نشراتنا، مخصصة لـ ١٥٠ صحيفة من من... على رغم اننا نخدم ٣٠٠ ص... ولكننا نصدر طبعات محلية، ٣ طبعات تصدر في الهند وو... في اندونيسيا وواحدة في ما... وفي الفيليبين . تصدر في... لغات، وفي كوريا واحدة، مهتمة بالتنقيب عن هذه ال... التي اخبرتكم عنها وهي... نسخة تحملونها الان، لانها... محلية تعنى بالمواضيع ال... ويقوم بتحليلها صحافيون م... تحت اشراف صحافي محلي...

وهذه النشرات تصدر في... الاحيان يومية، وفي بعض... تستخدم وكالات الانباء... لنشر الاخبار التي تصل ال... دراستها وتحليلها . وهذه... تجد طريقها الآن الى النشر... اذا نجحنا في نشر خبر او... يوميا في الصحف، فاننا... ممتنا، على رغم عدم... قد بدأت، واننا قد بدأنا... بمهمتنا .